جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية في الدول العربية دراسة حالة لبنان

مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة:
– عنقر آمنة

إشراف الأستاذ:
– اسعيد مصطفى

لجنة المناقشة	رتبة الأستاذ

الموسم الجامعي:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

سورة هود الآية ٨٨

الإهداء:

أهدي عملي

إلى المرأة التي كانت تعزيني في الحزن ورجائي في اليأس

وقوتي في الضعف ولا تزال...

إلى من علمتني معنى الحياة... إلى من القلب يهواها والعمر

فداها راجية من المولى عز وجل أن يرحمها ويدخلها فسيح

جناته، إلى جنتي في الأرض....إلى أمي.

إلى من زرعني على ضفاف العلم، وناضل من أجلي وتعب لأرتاح

وهيأ لي أسباب النجاح إلى من سرف حياته من أجل أن يراني ارتقي صهوات المجد والكبرياء،

أدعو الله أن يطيل في عمره ويبارك في صحته... إلى والدي.

إلى من كانت السند الوحيد بعد أمي... زوجة أبي.

إلى من صبر عليَّ وكان زادًا وسترًا... إلى زوجي.

إلى توأم روحي... إخوتي وأخواتي.

إلى كل صديقاتي.

إلى من وسعه قلبي ولم تسعه كلمات قلمي...

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي أعانني على تمام عملي ووفقني فيه،
ويسر لي أسباب النجاح.
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من وقف إلى جانبي خلال عملي هذا وساعدني من قريب أو من بعيد.
أشكر الأستاذ المشرف "**اسعيد مصطفى**" على اهتمامه وحرصه على إنجاز العمل بالشكل المطلوب.
إلى الأستاذة الفاضلة "**بن حسين سليمة**" التي ساندتني في بداية العمل وتقديمها النصائح والتوجيهات.
إلى كل من ساهم ولو بالدعاء من قريب أو من بعيد لإنجاح هذا العمل المتواضع الذي أبتغي فيه مرضاة الله.

مقدمة

مقدمة

يعتبر تعدد المجتمعات وتنوع الثقافات من أكبر التحديات التي تواجه الدولة، وطبيعة هذا التعدد منذ خلق الله عز وجل الإنسان، باختلاف الجنس والعرق والدين، فسار بها البشر في تكوين مجتمعاتهم مما أدى إلى نشوء العديد من الصراعات والحروب بينهم، حيث ساعدت جغرافية البلد والطبيعة الحوارية له على بروز الخلافات العرقية داخل البلد وتطورها، فجاءت الدولة بفضل الأنظمة السياسية التي تطورت عبر الأزمان وبلورة مجموعة الأفكار المتعلقة بالديمقراطية التي كان للأحزاب السياسية الفضل في تطورها، فالأحزاب حظيت بمكانة هامة لدى المفكرين السياسيين سواء الغرب أو العرب، فهي تعتبر وسيلة فعالة للربط بين الحكام والمحكومين.

وأساس الأنظمة الديمقراطية حيث أصبحت الممارسة الحزبية معيار لقياس ديمقراطية الدول، بينما الدول التي تعتمد في تركيبتها السياسية على الطائفية والمرجعية التقليدية، ما كان في وسع الأحزاب السياسية سوى الغوص في تلك السياسات، فالطائفية ظاهرة قديمة قدم نشوء الدول، فهي مترسخة في تنظيمات الدول رغم التطور الكبير الذي عرفته الأنظمة السياسية، فهي تشكل صعوبة كبيرة في كيفية تفادي المشكلات الداخلية ومشكلات تحقيق التكامل في نظامها السياسي ما هو الحال عليه في لبنان الذي عاني الكثير من الحروب الأهلية بسبب كثرة الطوائف والأقليات والديانات والمذاهب منذ كان الانتداب الفرنسي والاحتلال الإسرائيلي والحروب الدامية بين طوائفه التي عجز على تفاديها بمفرده، هذا ما سنعرفه من خلال إعطاء نظرة حول الانتماءات التقليدية في لبنان بمفهومها وتطورها والتركيز على الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي ومعرفة النظام السياسي اللبناني المتميز على باقي الأنظمة العربية، وقد أشرنا في موضوعنا إلى الطائفية كون لبنان بأحزابه ونظامه موجه إلى الطائفية أكثر.

❖ أهمية الموضوع

تنوع الأحزاب الطائفية جعل لبنان يتميز عن غيره من الدول بنظامه السياسي، وذلك منذ أن تمتعت بالاستقلال من الانتداب الفرنسي.

1- **الأهمية العلمية:** رغم وجود العديد من الدراسات حول الأحزاب السياسية ودراسات حول الانتماءات تفتقر لمواضيع تمس الحياة الحزبية الطائفية وتأثير الأحزاب على تنظيم الطوائف في الأنظمة السياسية.

2- الأهمية العملية: تجادل من خلال هذا البحث معرفة ميكانيزمات ذات الإنتماء التقليدي في الدول العربية والدوافع الداخلية والخارجية الداعمة للأحزاب الطائفية في لبنان.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

1- الأسباب الموضوعية: يعتبر لبنان من الدول التي تسعى إلى بناء نظام ديمقراطي توافقي الذي يتناسب مع بنية مكوناته، فهي تسمح بالتعددية السياسية خاصة وأنها تتميز بتنوع إثني ومذهبي كبير:

- الطائفية كاتجاه عرفي سبب في زعزعة الاستقرار ونشوء الحروب الداخلية في الدولة.
- تعتبر لبنان من أهم الدول التي تبنت النموذج التوافقي منذ اتفاق الطائف سنة 1989 الذي أنهى الحروب المتتالية على لبنان.

2- الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشديدة في معرفة سيرورة النظام السياسي اللبناني الطائفي.
- معرفة الطبيعة الجيوسياسية للطوائف اللبنانية والتي تتكون من 15 طائفة.

❖ **الدراسات السابقة**

1- الدكتور أسامة الغزالي حرب في كتابه "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" الصادر عن دار المعرفة سنة 1987، حيث تناول نظريات دراسة الأحزاب السياسية ونشأتها في العالم الثالث وما هي أنماط وخصائص النظم الحزبية والأحزاب في العالم الثالث ودور الأحزاب في تحديد التنمية السياسية في العالم الثالث.

2- حسان بن نوي من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة في مذكرة ماجستير حول "تأثير الأقليات على استمرار النظم في السرق الأوسط حالة لبنان" تطرق في موضوعه إلى الأقليات ومقارباتها وتفرعها الجيوسياسي في الشرق الأوسط وطائفية النظام في لبنان والصراعات المتتالية عليه.

3- مزابية خالد من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة في مذكرة ماجستير حول "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان"، نجده ركز على الطائفية السياسية وانعكاساتها على الاستقرار عبر العديد من المراحل التي مرت بها الطائفية.

❖ **الإطار المنهجي**

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة:

1- المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعتبر عنها كيفيا ببيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1].

2- المنهج التاريخي: هو المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا يتناول رصد عناصرها وتحليلها في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة[2]، للتعرف على نشأة النظام السياسي ونشأة الطائفية في لبنان.

3- منهج دراسة حالة: هو طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية، دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها وقد أطلق عليه الفرنسيون مصطلح المنهج المونجرافي، ويقصد به وصف موضوع مفرد باستفاضة[3]، دراسة لبنان كونها الوحيدة التي نجحت في تحقيق النموذج التوافقي بين الطوائف.

❖ **الإشكالية**

كيف تؤثر الانتماءات التقليدية على توجهات الأحزاب السياسية في الدول العربية عامة وفي لبنان خاصة؟

❖ **الأسئلة الفرعية**

1- ما مفهوم الأحزاب السياسية وما هي الانتماءات التقليدية؟

2- كيف تؤثر الانتماءات التقليدية على الأحزاب السياسية في الدول العربية؟

3- كيف تؤثر الانتماءات الطائفية في تحديد التوجهات السياسية؟

❖ **الفرضيات**

1- قيام الدولة اللبنانية على بنية الأحزاب الطائفية يعرقل إلى حد كبير لقيام دولة ديمقراطية.

2- كلما زادت حدة التدخلات الخارجية كلما زادت الصراعات بين الطوائف.

---

[1] **المنهج الوصفي**، متحصل عليه من: http://alawg50.wordpress.com

[2] أحمد عبد اللطيف، **المنهج التاريخي**، متحصل عليه من: http://ahmedabdallatief.blogspot.com

[3] أحمد صلاح، **منهج دراسة حالة**، متحصل عليه من: http://kenanonline.com

3- تعدد طوائف الدولة دليل على تواجد توافق داخل نظام سياسي

❖ **صعوبات اختيار الموضوع**

- كثرة المفاهيم المتداخلة في الانتماءات التقليدية مما صعب في اختيار مفهوم واحد ودراسته وتعلقه بالأحزاب السياسية والنظام السياسي.

- صعوبة فهم طبيعة النظام السياسي اللبناني الطائفي.

❖ **البناء الهيكلي للدراسة**

تم تقسيم الخطة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية وذلك من خلال التعريف والنشأة ووظائف الأحزاب السياسية، أهدافها ووسائلها، وفي الشق الثاني مفهوم الانتماءات التقليدية من تعريف ونشأة ومفاهيم ذات صلة.

أما المبحث الثاني فخصص للمقاربات النظرية لكل من الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية فكانت هناك النظرية المنهجية التقليدية والجديدة والنظرية لنشأة الأحزاب السياسية بينما المقاربات النظرية للانتماءات التقليدية فتشكلت في المقاربة الواقعية والمقاربة النظمية لتفسير حركة الأقلية.

- **الفصل الثاني:** خصص لدراسة أثر الانتماءات التقليدية على تشكيل الأحزاب السياسية في الدول العربية من خلال مبحث العوامل المحددة لمسألة الانتماءات التقليدية وذلك عن طريق العامل التاريخي والعامل البنيوي وعامل تأثير البيئة الداخلية والخارجية على عمل الانتماءات التقليدية والطوائف، وكان تخصيص المبحث الثاني لميكانيزمات الأحزاب السياسية ذات مرجعيات وانتماءات تقليدية طائفية وذلك من خلال آليات الوسطية والمعارضة للحكومة، وذلك أن الحزب كونه وسيط بين الحكومة والمحكومين أو بكونه حزب معارض للحكومة وقراراتها وسياساتها العامة، وأيضا من خلال الآليات الإعلامية بإجراءات إصدار الصحف والرقابة عليها ومصادر تمويل الأحزاب السياسية المباشرة وغير المباشرة والرقابة عليها، بينما المبحث الثالث فخصص لنموذجين عربيين الطائفية هي أساس التقسيم داخل أنظمتها، فكانت الأحزاب اليمنية تتقسم على أحزاب شمولية: إسلامية، قومية، يسارية. وحزب السلطة، حزب المؤتمر الشعبي العام.

بينما الأحزاب السياسية في العراق فقسمت في بحثنا إلى أحزاب سنية وأحزاب شيعية وأحزاب كردية وأخرى اشتراكية تقسيم الأحزاب في العراق جد صعب كونها تحتوي على أزيد من 200 حزب.

– **الفصل الثالث:** خصص للانتماءات الطائفية للأحزاب السياسية في لبنان وقع الاختيار على حالة لبنان كونها أكثر بلد عربي طائفي وذلك واضح من خلال نظامه السياسي، نخصص المبحث الأول لطبيعة النظام السياسي اللبناني من خلال إطاره الدستوري والقواعد العرفية التي تسود النظام اللبناني والمؤسسات الدستورية والعلاقة بينها.

والمبحث الثاني خصص للطائفية في لبنان من خلال تفريع الجغرافي ومواقع تمركزها، وما هي الطوائف اللبنانية المتكونة من 7 طوائف إسلامية و7 مسيحية وكيف تطورت عبر عدة أزمنة من العهد العثماني إلى الانتداب الفرنسي وصولا إلى بعد الاستقلال وهو ما يمشي عليه النظام السياسي اللبناني حاليا ومعرفة الدوافع المحركة لنشاط الطائفية من خلال دوافع إقليمية وأخرى دولية، بينما المبحث الثالث فكان عن الأحزاب ذات الانتماءات التقليدية في لبنان وذلك من خلال جملة الأحزاب الإسلامية والأحزاب المسيحية.

❖ **خطة الدراسة**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية.

الفرع الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية.

الفرع الثاني: وظائف وأهداف الأحزاب السياسية.

الفرع الثالث: وسائل الأحزاب السياسية.

الفرع الرابع: تصنيف الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: مفهوم الانتماءات التقليدية.

الفرع الأول: تعريف ونشأة الانتماءات التقليدية.

الفرع الثاني: أهداف الانتماءات التقليدية.

الفرع الثالث: وسائل الانتماءات التقليدية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتماءات التقليدية.

الفصل الثاني: أثر الانتماءات التقليدية على تشكيل الأحزاب السياسية في الدول العربية.

المبحث الأول: العوامل المحددة لمسألة الانتماءات التقليدية للأحزاب السياسية في الدول العربية.

المطلب الأول: العامل التاريخي.

المطلب الثاني: العامل البنيوي للانتماء التقليدي.

المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني: ميكانيزمات الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية.

المطلب الأول: آليات الوسطية والمعارضة للحكومة.

المطلب الثاني: الآليات الإعلامية.

المطلب الثالث: الآليات المالية.

المبحث الثالث: نماذج الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في جمهورية اليمن.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في العراق.

الفصل الثالث: الانتماءات الطائفية للأحزاب السياسية في لبنان.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في لبنان.

المطلب الأول: الإطار الدستوري.

المطلب الثاني: المؤسسات الدستورية.

المبحث الثاني: الطائفية في لبنان.

المطلب الأول: التفريع الجيوسياسي للطوائف في لبنان.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتيارات الطائفية في لبنان.

المطلب الثالث: الدوافع المحركة للطائفية.

المبحث الثالث: الأحزاب ذات الانتماءات التقليدية في لبنان.

المطلب الأول: الأحزاب الإسلامية.

المطلب الثاني: الأحزاب المسيحية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية

نتأمل في المبحث الأول من خلال المطلب الأول مفهوم الأحزاب من خلال مجموعة من العناصر، كالخصائص والوظائف والوسائل وتقسيماتها، وفي المطلب الثاني سنتناول مفهوم الانتماءات التقليدية خصائصها ووسائلها.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

لفظ الحزب السياسي من الألفاظ التي تتعدد فيها المفاهيم فلم تقتصر على مفهوم محدد.

الفرع الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية

1- تعريف الأحزاب السياسية

أ- التعريف اللغوي

جاء في "مختار الصحاح": الحزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، الأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ومن هنا نرى أن كلمة (حزب) تفيد الجمع بين الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما[1].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ﴾[2]، والأحزاب هما: قوم نوح وعاد وثمود ومن أهلك بعدهم، وحزب الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه والجمع كالجمع والمنافقون والكافرون حزب الشيطان، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وكل حزب بما لديه فرد من كل طائفة هواهم أحد.

وفي لسان العرب جاء الحزب بمعنى جماعة الناس، والجمع أحزاب، والأحزاب جنود الكفَّار تألبُّوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم[3].

كلمةسياسي

---

[1] أمين البار، "**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر 1997-2007**"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2010-2011)، ص 14.

[2] سورة غافر، الآية 30.

[3] ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت: دار صادر، طبعة 1300 هـ، ص 308.

مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية[1].

ب- التعريف الاصطلاحي

لكثرة التعريفات المقدمة من قبل الكُتَّابْ والمفكرين السياسيين سنفرق الحزب السياسي بين الغرب والعرب.

1- عند الغرب

عرفها الأستاذ جانو "Jeanneau" بقوله: "الحزب السياسي هو حشد منظم يهدف لتحقيق الآراء والمصالح التي تهم أعضاءه"، وعرف بول مارابيتو "Paul Marapito" الأحزاب "بأنها جمعيات تمارس العمل السياسي، لكنها تبرز خصوصيات معنية"[2]، وعرفها بنجامين كونستونت "Benjamin Constont" بأنها "جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين".

وجون جيكال وأندري أوريو "Jean Giquel et André Haurio" أن الحزب "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"، ويعرفه جورج بيردو "George Burdeau" أنه "كل جمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[3].

ويعرفه "أوستن راني" أن "الحزب عبارة عن جمالة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة".

ويعرفه "هارولدلازويل" "بأنه تنظيم متخصص في التقدم بمرشحين باسمه في

---

[1] أمين البار، مرجع سابق، ص 14.

[2] علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدولة العربية**، [د.ب.ن]، متيجة للطباعة، [د.س.ن].

[3] أمين البار، مرجع سابق، ص 15.

الانتخابات"، و"جيمس كولمانيري" عرف الحزب بأنه "عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف والتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"[1].

تعرفه الموسوعة البريطانية أن الحزب السياسي هو: "مجموعة ضمن مجموعات أخرى في النظام السياسي تحاول ايصال مرشحيها إلى المناصب العامة للسيطرة على الحكومة أو التأثير على سياستها"[2].

2- عند العرب

عُرِّفَ الحزب السياسي من طرف العديد من علماء السياسة العرب، فحسب الدكتور "سلمان الطماوي" بأنه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بحكم تنفيذ برنامج سياسي معين"[3]، والدكتورة "سعاد الشرقاوي" تقول أنه: "تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"[4]، ويرى الدكتور "إبراهيم أبو الفار" أن الحزب هو: "جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى هذه الجماعة للوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم"، ويقول الدكتور "السيد خليل هيكل" أن الحزب: "عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية"[5]، ويرى الأستاذ "طارق فتح الله خضر" أن الحزب هو: "جماعة من الأفراد هدفها الوصول إلى السلطة للعمل على تنفيذ برنامج سياسي معين، وذلك بالطرق والوسائل المشروعة"، بينما الدكتور "أسامة الغزالي" يقول أن الحزب: "هو اتحاد أو تجمع من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة من خلاله يستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة

---

[1] محمد نبيل الشيمي، "**الأحزاب السياسية وواقعها في العالم العربي**"، الحوار المتمدن، 2010/02/22، متحصل عليه من: www.ahewar.org

[2] محمد نبيل الشيمي، نفس المرجع.

[3] سليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي (دراسة مقارنة)**، الطبعة الخامسة، لبنان: دار الفكر العربي، 1986، ص 7.

[4] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة، 1982، ص 200.

[5] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[1].

ومن خلال مجموعة التعريفات المقدمة للأحزاب السياسية حدد "جوزيف لابالومبرا" "Joseph La Palombara" أربعة عناصر أساسية للحزب وهي:

- **منظمة دائمة:** يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.
- **منظمة كاملة:** بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.
- أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.
- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية وعريضة[2].

2- نشأة الأحزاب السياسية

أولا: في الدول المتقدمة

1- الأصل الانتخابي والبرلمان

يقصد بالأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي تلك الأحزاب التي تكونت وتطورت نتيجة لتطور المجموعات البرلمانية أو اللجان الانتخابية، وهذا التطور واضح المعالم يتلخص في قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما تسمى بالمجموعات البرلمانية، ثم تكوين اللجان الانتخابية ثانيا، ثم حدوث اتصال بين هذه المجموعات واللجان ثالثا.

ويرى "ديفرجيه" أن المجموعات البرلمانية أسبق من حيث الوجود من اللجان الانتخابية وذلك أن البرلمانات كانت موجودة من قبل ظهور واتساع العملية الانتخابية ويمكن تصور وجود مجموعات في الجمعيات ذات التعيين الأطوقراطي أو من خلال توارث المناصب كما كان الحال في مجلس شيوخ روما القديم.

---

[1] حشوف لبنى، "**الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية**"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون دستوري، 2014/2013)، ص 18.

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص 17.

لكن اللجان الانتخابية تختلف جذريا عن المجموعات البرلمانية، في كونها مجرد عصب منفصلة ومعزولة ليست مرتبطة بلجان انتخابية[1].

أ- قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما يسمى بالجماعات البرلمانية

يرى "موالیسدیفرجیه" أن وحدة العقائد السياسية ليست هي دوما المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية، فغالبا ما كانت المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع المهنية هما اللتان أعطتا الدفعة الأولى، أما العقيدة فجاءت فيما بعد، وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي عام 1789 أفضل مثال على ذلك.

إلى جانب العوامل المحلية والإقليمية والعوامل الإيديولوجية ينبغي أن يوضع في الاعتبار حساب للمصالح، كقيام بعض الكتل بصورة صريحة أو ضمنية بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها شأن أي نقابة، كما أن الاهتمام بإعادة الانتخاب يلعب دورًا كبيرًا، فهو لا يفارق تماما أذهان الكتل البرلمانية حتى التي بلغت النضج، ويتضح ذلك من خلال الأنظمة الانتخابية التي تعتمد على الانتخاب بالقائمة أو التمثيل النسبي[2].

مثل سويسرا والسويد ارتبط تكوين الجماعات البرلمانية فيها بظهور نظام التمثيل النسبي.

ب- اللجان الانتخابية

إن قيام الأحزاب لم يرتكز فقط على الجماعات البرلمانية بل استند أيضا على اللجان الانتخابية، وهي تلك الهيئات التي كانت تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين وقد ارتبط ظهورها بمبدأ الاقتراع العام وتطوره[3].

خاصة وأنه أدى إلى تقوية الشعور بالمساواة لدى المواطنين، مما دفعهم إلى استخدام حق الانتخاب على النحو الذي يؤكد لبرغبتهم في التخلص من الصفوة الاجتماعية الحاكمة[4].

---

[1] عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 5.

[2] بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 57.

[3] مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003، ص 156.

[4] مصطفى عبد الجواد محمود، نفس المرجع، ص 156.

3- حدوث اتصال وتفاعل دائم بين هذه المجموعات واللجان

يترتب على وجود المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية قيام علاقة بينهما بصفة مستمرة ودائمة لتكون بصدد نشأة حزب سياسي، فالمجموعة البرلمانية على صلة بأعضائها تحاول تدعيمهم ومساندتهم حتى يتسنى لهم العودة إلى البرلمان، ولكنهم في نفس الوقت يرتبطون بمجموعتهم الانتخابية أي من يساندهم في المعركة الانتخابية ويؤازرهم في الدائرة الانتخابية، ومن هذا الارتباط بطريقة غير مباشرة بين التنظيمين، ويقوم الارتباط في أول الأمر على أساس شخصي ليحل محل علاقة مباشرة قائمة على أساس تنظيمي فنكون عندئذ بصدد ميلاد حزب، فما إن تتشكل لجنة انتخابية لدعم بعض أعضاء تكتل برلماني معين حتى تزداد احتمالات تكوين حزب سياسي، وفي هذه الحالة تكون الاعتبارات الانتخابية على رأس أولويات الحزب الذي يسعى لإيجاد لجان انتخابية في المناطق التي لا توجد له لجان انتخابية ولكن مع مضى الوقت يتوازن أداء الأحزاب ذات النشأة الانتخابية أو البرلمانية ويشمل مختلف الوظائف التي يفترض أن يقوم بها الحزب السياسي[1].

2- نشأة الأحزاب خارج نطاق البرلمان

إن نشأة الأحزاب السياسية خارج إطار البرلمان بحيث لا تظهر في صورة كتل برلمانية أو لجان انتخابية وإنما تظهر من خلال نقابات أو جمعيات نتيجة لظروف أخرى تتعلق بالدين أو المصالح الشخصية أو نتيجة لوضع سياسي معين، ومن أهم الأحزاب التي نشأت خارج المجموعات البرلمانية، الأحزاب الاشتراكية والتي نشأت تحت تأثير النقابات وأوضح هذه الأحزاب حزب العمال البريطاني، فقد تم تأسيسه بموجب قرار أصدره مؤتمر النقابات العمالية عام 1899 بإنشاء منظمة انتخابية برلمانية، ثم ظهر إلى الوجود حزب عمالي مستقل يديره مجموعة من رجال الفكر الاشتراكي والجمعية النقابية، ويجب الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بآخر النقابات العمالية على نشأة الأحزاب السياسية فإنه يتعين وضع الاعتبار لآخر التعاونيات الزراعية والمهنية للفلاحين، فالأحزاب الزراعية على الرغم من تخلفها في التطور فقد أظهرت نشاطا ملحوظا في بعض الدول لاسيما في الديمقراطية الاسكندنافية في أوروبا وسويسرا أو استراليا وكندا[2].

---

[1] إسماعيل علي سعد، حسن محمد حسن، **النظريات والمذاهب والنظم (دراسات في العلوم السياسية)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص ص 235، 236.

[2] حشوف لبنى، مرجع سابق، ص 24.

ويعطي "موريس ديفرجيه" أهمية كبيرة لتأثير نشأة الأحزاب على بنيتها ومنه تكون بنية الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي تختلف عن الأحزاب ذات الأصل الخارجي واستنادًا لتحليلات "ديفرجيه" نلاحظ الفرق بين الأحزاب ذات النشأة الداخلية وذات النشأة الخارجية[1].

الفرق بين الأحزاب ذات النشأة الداخلية والأحزاب ذات النشأة الخارجية

الأحزاب ذات الأصل الانتخابي أو البرلماني	الأحزاب ذات الأصل الخارجي
– النشأة تبدأ من القاعدة إلى الهرم فاللجان الانتخابية أسبق من وجود المركز (القيادة). – لا مركزية. – وجود استقلالية للجان والقيادة مجرد مركز تنسيقي. – أقل تماسكا وانضباطا.	– القيادة أسبق من اللجان أو الشعب والخلايا. – مركزية – وجود تبعية للجان والقيادة هي من تتخذ القرارات. – الأحزاب التي أنشأتها التجمعات الرأسمالية أقل مركزية من الأحزاب العلمانية وهذه الأخرى تكون أقل مركزية من الأحزاب الشيوعية وبشكل عام تبقى هذه الأحزاب أكثر تماسكا من الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي.
– تأثير المجموعة البرلمانية يكون مهما جدًا بفضل دورهم في الحزب ونشأته.	– تأثير المجموعة البرلمانية أقل أهمية بالنسبة للقيادة فهي تابعة وخاضعة تماما لهذه الأخيرة. – أصبح هذا النمط هو القاعدة بداية 1950.
– هذا النمط من النشأة هو القاعدة من 1850 إلى 1900. – الحصول على مناصب سياسية هو أساس وجوده. – النشأة الداخلية هي ميزة الأحزاب التقليدية (أحزاب الإطارات).	– الحصول على مناصب سياسية مهم لكنها ثانوية بالنسبة ولا تمثل إلا عنصرًا واحدًا من عناصرالعمل السياسي كالقيم الروحية وترقيتها. – النشأة الخارجية هي ميزة الأحزاب المعاصرة (أحزاب الجماهير).

[1] عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

ثانيا: في الدول المتخلفة

عانت النظريات البرلمانية القصور بخصوص تفسير الأحزاب السياسية في العالم الثالث، بذلك لذلت بعض المحاولات للتغلب على هذا القصور، منها تقديم نظرية أكثر اتساعًا وتنوعًا، والتي ترى أن الأحزاب ليست فقط أداة للتحديث والتنمية السياسية، وإنما كنتاج الواقع وظروف تختلف عن واقع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرنين (19) و(20) من خلال ربط نشأة الأحزاب بالأزمات التاريخية وبالتحديث وبالتنمية السياسية وبالتطورات الاقتصادية والاجتماعية[1].

1- نظرية الأزمة الخارجية

حاول "جوزيف لابالومبارا" و"مينر وينر" الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات "الشرعية" و"التكامل" و"المشاركة" وبين ظروف نشأة الظاهرة الخارجية، وفي إطار ما اعتبراه "نظرية تاريخية" لنشأة الأحزاب السياسية وطبقا لهما فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب سواء في أوروبا أو في البلاد المتخلفة على حد سواء[2]، حيث يذهب "لابالومبارا" إلى أن هذه الأزمات لا تحدد فقط الإطار الذي ينشأ فيه الحزب بل وتحدد في نمط نموه ومسيرته مستقبلا، وهو ما يتحقق مع مقولة "ماكس فيبر" بأن للأحداث الهامة في تاريخ الأمة تأثير مستديم على نوعية النظام المتطور، كما يمكن من خلالها تفسير الاختلافات والخلافات بين مختلف الأنظمة[3]، فقدكانت أزمة الشرعية هي القضية الأساسية التي تم من خلالها نشأة أوائل الأحزاب كالضغوط التي مارستها الجماعات والقوى السياسية لإزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن 18 والتي كانت البداية الفعلية للأحزاب السياسية، كما أن الحركات القومية التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم القائم كانت نتاجًا لأزمة الشرعية، وكذلك عندما تفشل الحكومة القائمة في الاستجابة بشكل ملائم لأزمة الشرعية، فقد تنشأ أزمة مشاركة سياسية ويبدأ معها تكوين أحزاب تهتم بإنشاء منظمات محلية.

كما وفرت أزمة التكامل والاندماج وسطا لنشأة الأحزاب سواء تعلق الأمر بالتكامل

---

[1] حشوف لبنى، مرجع سابق، ص 26.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1987، ص 78.

[3] مهنا يوسف حداد، **الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2007، ص 36.

القومي أو الإقليمي كالأحزاب في ألمانيا وبريطانيا وبعض الأحزاب العربية التي تدعو إلى الوحدة العربية[1].

2- نظرية التحديث

يعطي "صموئيل هنتجتون" أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث فيرى أن وجود الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة ضرورة ملحة، فالتحديث وما تضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية، يمكن أن يؤدي ليس لتحقيق الديمقراطية والاستقرار أو التمايز البنائي وأنماط الانجاز والتكامل القومي، وإنما مع العكس إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات سياسية قومية وفعالة على رأسها الأحزاب السياسية[2]، لكن في المقابل توجد دول كثيرة في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعاني من نقص الغذاء، ضعف المؤسسة التعليمية، عدم تلبية حاجيات المواطنين الأساسية بصفة عامة، وهذا يعود إلى الأحزاب السياسية في مرحلة التحديث حيث يسعى أصحاب السلطة لاكتساب التأييد من العامة ويتم ذلك وفقا للظروف الآتية:

- تغيير موقف المواطنين من السلطة واعتقاد البعض منهم بأحقية ممارستها.
- سعي الصفوة السياسية السائدة لاكتساب تأييد العامة بغرض الاحتفاظ بالسلطة.

وتنشأ الأحزاب وفقا لنظرية التحديث بتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ الواردات والتي تستند إلى جماعات المصالح من أجل تحقيق هدفها، كونها تمتلك نفوذًا يؤهلها لدعم هذه الجماعات، غير أن نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة كضرورة تحديثية تواجه معارضة كبيرة، تمثل أساسا في القوى المحافظة التي ترى أن الأحزاب تحد البناء الاجتماعي القائم[3].

3- النظرية التنموية

---

[1] حشوف لبنى، مرجع سابق، ص 27.

[2] حشوف لبنى، نفس المرجع والصفحة.

[3] حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط "دراسة في علم الاجتماع السياسي،** الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 53.

إن نشأة الأحزاب وفقا للنظرية التنموية ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز زيادة في عدد الأفراد المطالبين بدور في اتخاذ القرارات[1]، وقد تتسبب الثورة الصناعية في صراعات اجتماعية جديدة بين السكان في الريف والمدن نتيجة الهجرة، كما ظهر صراع آخر بين العمال وأرباب العمل، نتيجة استغلال اليد العاملة إلى أقصى حد دون مراعاة العلاقات الإنسانية بين العمال، ولقد شكلت هذه الصراعات أنماطا مختلفة من التحالفات بين العديد من الفئات الاجتماعية التي كانت سببا لنشأة الأحزاب السياسية[2].

إذا لاحظنا النظريات المفسرة لنشأة الأحزاب في العالم الثالث نرى أنها أكثر واقعة كونها تلائم واقع وظروف عانتها الدول المتخلفة عن المتقدمة، وإن كانت نظرية ازمات التنمية تفسر نشأة الأحزاب في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فإن ما يعاب عليها هو أن العلاقة بين أزمات التنمية ونشوء الظاهرة الحزبية كسبت علاقة كاملة، فوجودها يقترن بالضرورة ظهور أحزاب[3].

الفرع الثاني: وظائف وأهداف الأحزاب السياسية

1- وظائف الأحزاب السياسية

توجد بعض الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في دول العالم، فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطور والتحديث، من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية العشرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية[4]، وبالنسبة للأحزاب التي لا تمارس الحكم فيكون دورها الرقابة على الأعمال التي تقوم بها الأحزاب أو الحزب الذي يمارس السلطة بواسطة الحكومة، وكشف أخطائه فينتقد جميع تصرفاتها ومحاسبتها واحراجها عند مناقشة القوانين

---

(1) بشار زكي الخصاونة، "**الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2001)، ص 17.

(2) خالد توازي، "**الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005-2006)، ص 35.

(3) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 81.

(4) عبد القادر عبد العالي، "**الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**"، الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، 16 – 17 ديسمبر 2008، ص 3.

بين البرلمان ومساءلتها سياسيا أمام الهيئة الرقابية[1]، وتتجسد وظائف الأحزاب في الدول المتخلفة على النحو التالي:

أ- تحقيق التكامل القومي

في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية وطائفية جهورية واجتماعية واقتصادية وترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر وهو بناء الأمة من ناحية وبناء الدولة من ناحية أخرى، بحيث يتوجه الولاء في الدولة إلى المواطنين فقط.

ب- التعبئة السياسية

تبرز بصفة أساسية في نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر وخاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم، ولقد استخدمت الأحزاب أدوارًا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

ج- الضبط والسيطرة

في العديد من دول العالم الثالث وبخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة والتي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.

د- وظيفة المشاركة في صنع القرار والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها.

هـ- وظيفة اضفاء الشرعية

إن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورًا هامًا في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الكاريزمية للقائد السياسي حتى وإن لم يكن يمثلها[2].

2- أهداف الأحزاب السياسية

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص 19.

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

أ-الأهداف الرئيسية

إن معظم الأحزاب في العالم تهدف للوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة وفقا للتنافس الديمقراطية وعبر صناديق الاقتراع فإذا لم تتمكن من ذلك، فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها، أو أن تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة، والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية، فالانقلاب العسكري والثورة الشعبية أو الاحتلال الأجنبي ولكن عليها أن تميز تلك الحالة وتطبق أهداف الحزب وبرنامجه لا يتحقق بشكل كامل، إلا عند وجوده في السلطة أو مشاركته فيها، أما في حالة كونه في المعارضة، فإن جزءا من أهدافه يمكن أن يتحقق على الصعيد الجماهيري واكتساب قاعدة شعبية[1].

ب- الأهداف العامة

هي الأهداف التي ينظمها دستور الحزب تتشكل من أهداف وطنية، قومية، دينية، إقليمية أو دولية:

- حماية البلاد من العدوان الخارجي.
- خدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.
- مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ لمعالجتها وأوجه الصواب لتأييدها.
- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب.
- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب عبر الندوات والمؤتمرات.
- تحديث وترشيد السلطة واستبدالها من سلطة تقليدية إلى سلطة سياسية.
- ترشيح الأفضل والأصلح من أعضاء الحزب للانتخابات المحلية والنيابية لتمثيلها في المجالس المحلية والنيابية.
- تحقيق الحرية والاستقلال إذا كانت البلاد محتلة وصيانة السياسة الاستقلالية من التدخل الأجنبي.

[1] القطحان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص303.

– ممارسة نشاطات غير سياسية كالنشاطات الترفيهية والرياضية والاجتماعية والثقافية[1].

ج– الأهداف القومية

إذا كان الجزب قوميًا فإن أهدافه تتلخص فيما يلي:

–تحقيق الوحدة القومية سواء بين دول تنتمي إلى أمة واحدة كالأمة العربية أو إذا كانت الأمة مجزأة بين دول تحتل أراضيها.

– الكفاح السلمي أو المسلح لتحقيق هدف الوحدة أو الانفصال عن دول محتلة.

– نشر الوعي القومي بين جماهير الأمة[2].

د– الأهداف الدينية

– إقامة مجتمع ديني تطبق فيه الشعائر الدينية.

– إقامة دولة دينية من الدول المنتمية إلى دين واحد.

– نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.

هـ– الأهداف الدولية

– تحقيق الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب.

– التعاون بين الدول على أسس المصلحة المتبادلة.

– حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.

– إقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لإيديولوجية الحزب.

– التعاون مع الأحزاب الأخرى في العالم لاسيما إذا كانت أهدافها متقاربة[3].

الفرع الثالث: وسائل الأحزاب السياسية

أولا: الوسائل السياسية

أهمها:

1– التمثل النيابي

أهم وسيلة حيث يسعى الحزب إلى التواجد في مختلف المجالس المنتجة سواء المحلية أو الوطنية، وخاصة البرلمان وبقدر ما ينجح الحزب في ايصال أكبر عدد ممكن من أعضائه الأكفاء إلى مثل هذه المناصب وتحقيق مشاركته في السلطة والوصول إليها.

---

[1] كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص 513.

[2]قطحان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 305.

[3]قطحان أحمد سليمان الحمداني، نفس المرجع، ص ص 305، 306.

2- المناقشة والاقناع

المناقشة والحوار من الوسائل الضرورية لتحقيق وتماسك وحدة الحزب الداخلية حيث يوفق من جهة بين وجهات نظر أعضائه المتباعدة أو المتضاربة كما يطور مواقعه وبرنامجه بفضل الآراء والمعلومات التي تشرح عنها المناقشات المختلفة[1].

3- المساومة والتوفيق

لا يمكن للكثير من الأفراد والجماعات التأثير على السلطة الحاكمة إلا من خلال التنظيمات على رأسها الأحزاب السياسية حيث تحاول بعضها بالدخول في مساومة مع أحزاب سياسية معينة من أجل التوصل إلى مبادلات مفيدة لكليهما.

4- تشكيل التحالف

لا تستطيع الأحزاب تحقيق مصالحها على المدى البعيد، من خلال منظورها الاستراتيجي حيث تلجأ غلى التحالف كخيار تكتيكي أكثر فاعلية في التأثير على السلطة الحاكمة، فبناء التحالف يعني اشراك حزبين أو أكثر نحو نفس الهدف.

5- التعاون

يتم التعاون بين الأحزاب السياسية عندما تكون لها أهداف معينة تسعى لتحقيقها، فيتوقعون حصولهم على المكاسب والامتيازات التي يريدونها لدفعهم نحو التعاون على قرارات السلطة وأن هذا هو الأنسب لبلوغ هذه الهداف[2].

6- النقد

يلجأ الحزب بصفة دائمة إلى نقد وإبراز نقائص وعيوب وأخطاء الأحزاب الأخرى خاصة الحزب أو الأحزاب الحاكمة وهذا ليبين أفضلية برنامجه ومبادئه عن برنامج تلك الأحزاب ما يبين بذلك أهمية وجدارته بالحكم منهم وليكسب أعضاء جدد من الأحزاب الأخرى.

7- إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية

---

[1] الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 207.

[2] الفهداوي خليفة فهمي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص ص 159 – 161.

تعمل كل الأحزاب على التوفيق بين مصالحها الخاصة والمصلحة الوطنية والعامة وذلك عن طريق التمسك بالمبادئ والقيم والشعارات الوطنية حتى تظهر أنها لا تتنافس مع المصلحة الوطنية، بل تعمل على خدمتها وتحقيقها، وبالتالي تحظى بالتأييد الشعبي، وبعض الأحزاب تربط نفسها بالدستور حتى تبين أنها مدافعة عنه وعن المصلحة الوطنية.

ثانيا: وسائل الاتصال

تلجأ الأحزاب السياسية إلى الوسائل الإعلامية المختلفة لتصدر بيانات للإقناع ببرامجها وتحقيق مختلف أهدافها وهي ذات فعالية كبيرة إلى درجة أن كل حزب يسعى أن تكون له عدة وسائل إعلامية تحت تصرفه.

ثالثا: وسائل مادية أخرى

تقوم الأحزاب بتنظيم تظاهرات حزبية مختلفة، سواء فكرية كالمحاضرات والمهرجانات وغيرها، وأيضا تقوم بإنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للأعضاء وكذلك طبع ونشر شعارات الحزب في شكل معلقات وأوسمة وغيرها.

رابعا: الوسائل الاقتصادية

- الحصول على الأموال والمساعدات لتغطية نفقات الحزب من خلال تنظيم الاشتراك المالي لأعضائه، وتقديم التبرعات المادية في الحملات الانتخابية.
- استثمار أموال الحزب في مشاريع انتاجية واجتماعية.
- تقديم المساعدات المادية والمالية لفقراء الحزب لزيادة ارتباط المواطنين به.

خامسا: الوسائل الاجتماعية

- تنظيم ندوات اجتماعية من أجل زيادة ربط العلاقة بين أعضاء الحزب والشعب كاشتراك المرأة في العمل الحزبي، ورعاية الأمهات والأطفال وتشجيع التعاون الاجتماعي[1].
- تعتبر هذه الندوات والمؤتمرات الاجتماعية للأحزاب مركز تطوير مواقف الأحزاب وذلك من خلال صياغتها ووضعها للبرامج السياسية لها.
- الأكيد على الوئام والسلام الاجتماعي أو نبذ الخلافات الدينية والعرقية.
- تنظيم زيارات بين أعضاء الحزب وبين الجماهير.
- تقديم خدمات اجتماعية عبر الجمعيات والنوادي الترفيهية[1].

---

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص 257 – 259.

سادسا: الوسائل القهرية

معظم الدول ترفض وتمنع وسائل القهر والعنف كونها تتناقض مع الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، لكن هناك من لجأت للعنف في شكله العنيف، كالاعتقالات والتخويف والتهديد كالأحزاب الفاشية والنازية والشيوعية[2].

سابعا: الوسائل العسكرية

تملكبعض الأحزاب القوات الخاصة تسمى "الميليشيات الشعبية" يستخدمها الحزب لزيادة قوته أو ترهيب وتخويف خصومه، وهذه القوات المسلحة قد تكون علنية تعمل بموافقة السلطات أو لا تكون علنية، ولكنها موجودة يمارسا الحزب بشكل أو بآخر.

ثامنا: الوسائل الدينية

– الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية تأكيدا لتوجيهات الحزب واحتراما لكل الأديان، الطوائف والمذاهب دن تمييز.

– التأكيد على قيم الإيمان وممارسة الطقوس الدينية وقد تكون هذه الوسائل مجرد شعارات دينية لغرض كسب المؤيدين[3].

الفرع الرابع: تصنيف الأحزاب السياسية

أولا: من حيث الإيديولوجية والأهداف السياسية

يتميز هذا النوع من الأحزاب عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة وباختلاف ايديولوجياتها عن الأحزاب الأخرى ومن تلك الأحزاب (الراديكالية – اليمينية) و(البرجوازية الليبيرالية) و(البرجوازية الإصلاحية) و(الاشتراكية الديمقراطية) و(الاشتراكية اليسارية)[4].

ثانيا: من حيث الوظائف والمكانة

وتنقسم إلى أحزاب مهيمنة وأحزاب معارضة:

– الأحزاب الحاكمة هي التي نجحت في الوصول إلى السلطة، والسيطرة على جميع مقاليد الحكم ولهذا فإن أهدافها المستقبلية تكمن في تحديد البرامج والاستراتيجيات السياسية التي تسمح

---

[1] قطحان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 314.

[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 259.

[3] قطحان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص ص 314–316.

[4] علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 339.

لها بتعزيز نفوذها من أجل المحافظة على هاته المكانة وتحصين هذا المكسب حتى إن كان على حساب رغبة الشعب.

– أما الأحزاب المعارضة فهي أحزاب صاعدة إما أنها مشاركة في ممارسة السلطة أو قريبة من ذلك، فهي تسعى للوصول إلى السلطة، أو توسيع نفوذها السياسي من خلال اتخاذ مواقف سياسية متقدمة ومعارضة لبرامج واتجاهات السلطة الحاكمة.

ثالثا: من حيث الولاء

إن من اهم ما يميز احزب الأشخاص هو الولاء لشخصية زعيم الحزب وعلى الرغم من أن للزعامة دورًا هامًا في كل نظام حزبي إلا أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي، لأن الزعيم هو الذي ينشأ الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ومن ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برنامج دون أن يخشى الانشقاق عليه.

رابعا: من حيث نطاقها الجغرافي

إن الأحزاب العالمية تتميز بالمرونة الكبيرة والحركة الواسعة الأمر الذي يسمح لها بالتكيف مع الظروف المتصلة بكل دولة طالما أن المبادئ والأسس واحدة تجعلها تنتقل من المحلي إلى الدولي كالحزب الشيوعي السوفياتي الذي اعتبر بمثابة نموذجا بالنسبة لكل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في العالم[1].

أما الأحزاب الوطنية فهي فئة من الأحزاب التي نشأت على الصعيد المحلي أو الوطني وظلت كذلك دون أن تتمكن من توسع نطاقها الجغرافي خارج الحدود وبسبب ذلك التحديد الموضوعي يرجع إلى تعلق الأحزاب ببعض الخصوصيات المرتبطة بالبلدان التي نشأت فيها[2].

---

[1] حشوف لبنى، مرجع سابق، ص ص (29–30–31).

[2] حشوف لبنى، نفس المرجع، ص 31.

المطلب الثاني: مفهوم الانتماءات التقليدية

الفرع الأول: تعريف ونشأة الانتماءات التقليدية والمفاهيم ذات الصلة بها

أولا: تعريف الانتماء التقليدي

1- التعريف اللغوي

الطائفة أصلها "طوف" والطائفة من الشيء أي جزء منه وفي القرآن الكريم: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس وطائفة من الليل، والطائفة من الناس وتقع على الواحد كأنه أراد نفسا طائفة، ففي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «لَا تُزَالُ طَائِفَةٌ مَنْ أُمَّتِي عَلَى حَقٍّ»[2]،والطائفة من الشيء القطعة منه، أو الواحد فصاعدًا أو إلى الألف أو أقلها رجلان أو رجل بمعنى النفس[3].

ب- التعريف الاصطلاحي

ذهب العديد من الكُتَّابْ إلى تعريف الطائفية على أنها:

عرفها "سعيد السامرائي" أنها تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضغينة تجاه الشيعي، وشعور الشيعي بالضغينة تجاه السنة، وهذا كله بدون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الآخر[4].

وعرف "حسين موسى الصفار" الطائفية في مجالها السياسي هي اعتماد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية[5].

وتعريف "عزمي بشارة" الطائفية هي ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، وتؤدي إلى تهميش المصالح القومية[6].

---

[1] سورة النور، الآية 02.

[2] ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد التاسع، بيروت: دار صادر، [د.س.ن]، ص 226.

[3] مجد الدين الفيروز الأبادي، **قاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 833.

[4] سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، 1993، ص 43.

[5] حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، [د.ب.ن]: المركز الثقافي العربي، 2009، ص 7.

[6] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطائفية خطر يحدق بالثورات العربية للديمقراطية، (ندوة علمية بعنوان **الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها**)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 28 جانفي 2012.

وعرفها "زياد حافظ" على أنها شكل من أشكال التحزب فهي في العديد من الحالات تناقض مع الديمقراطية، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها، بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين وتحرض الرغبة في الاستقلالية، إضافة إلى ذلك فهي تنشر ثقافة الخوف والأسوء من ذلك تعميق العنصرية والتي تكون نتيجة لتلك النظرة السيئة التي يحملها كل طرف ضد الآخر.

أما تعريف الدكتور "طه العلواني": يتضمن مفهوم الطائفية فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه، بغض النظر عن دينها أو عرفها أو لغتها.

وتعريف الدكتور "لطف الله عبد العظيم خوجة": الطائفة مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال وإنما تعصب في الانتماء إلى طائفة يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف ولا يلزم من طائفية الشخص على الآخرين[1].

ب- نشأة الانتماءات التقليدية

1- العامل الديني في الحضارة اليهودية والمسيحية

في الديانة اليهودية افترق اليهود بسبب اختلافهم في دينهم بعد تخريب بيت المقدس الذي بناه النبي سليمان عليه السلام إلى 4 فرق وهم الطائفة الربانية، وطائفة القراء والطائفة العنانية والطائفة السمرة، فالطائفة الربانية يعتمدون على التلمود في الحكم وهو بعيدين عن الأصول الحقيقية للديانة اليهودية، وطائفة القراء يعتمدون في الحكم على التوراة ويلتزمون بها، أما الطائفة الربانية فهي تطعن في الطائفة الربانية والقراء، والطائفة السمرة تنكر نبوءة داوود ومن بعده من الأنبياء ويرفضون أن يكون نبي بعد موسى عليه السلام.

بينما الديانة المسيحية انقسمت إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: منذ بدأ انتشار المسيحية إلى ظهور الإسلام، كان الاختلاف حول شخصية السيد المسيح.

المرحلة الثانية: منذ ظهور الإسلام إلى الحروب الصليبية، وكان الخلاف حول وسائل التقرب من السيد المسيح بما يتعلق بالصور والتماثيل.

---

[1] مزابية خالد، "**الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي – حالة لبنان**"، مذكرة ماجستير، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تصنيفات سياسية وإدارية، 2013)، ص 5.

المرحلة الثالثة: من الحروب الصليبية حتى الإصلاح الديني، وقد تميزت بتشكيل الأحزاب الدينية فيما بينها.

2- العامل السياسي في الحضارة الإسلامية

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم نشأ خلاف كبير بين الصحابة حول من يحكم فكانت الخلافات منقسمة إلى ثلاث اتجاهات، اتجاه يرى أن الأنصار هم أحق بالخلافة واتجاه يرى أن المهاجرين أحق من غيرهم في الخلافة، بحكم أحاديث الرسول حول أن الأئمة من قريش وإنابة أبي بكر في إمامة المسلمين في الصلاة، واتجاه ظهر بعد توالي الأزمنة في الخلافات في شكل المذهب الشيعي الذي ينادي بأحقية أهل البيت في خلافة المسلمين، فهم أفضل من أبي بكر، وعمر، وعثمان[1].

ج- مفاهيم ذات صلة بالانتماءات التقليدية

سنحاول عرض مجموعة من المفاهيم التي تقترن بالانتماءات التقليدية.

الأقلية

عرفها صابر طعمية تعريفا سياسيا أنها "مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، يقصد به مجموعة أو فئات أو رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها"[2].

وعرفت على أنها: "مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاءها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية الدينية اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، تقاليدهم، دينهم أو لغتهم"[3]، بينما إسماعيل صبري عرفها على أنها: "ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينسبون إلى أصل

---

[1] حافظ عثمان، **الإسلام والصراعات الدينية**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.ن]، ص ص (97-147).

[2] مجدي الداغر، **أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/09/11**، المنصورة: دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2006، ص 34.

[3] حسان بن نوي، "**تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط – حالة لبنان**"،مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، 2010/2009)، ص 12.

قومي، يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر من غالبية السكان"[1]، أما برهان غليون "يرى أنها ترادف كلمة الطائفية وأن الأقلية لا تظهر في المجتمع العصبي الذي لا يستطيع أن ينشؤ علاقة سياسية أعلى من العلاقة الإيديولوجية، قائمة فوقها أي رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة والانغلاق بالانفتاح دون أن تلغيها"[2].

القومية

عرفت على أنها: "جماعة تجمع بينهم رابطة معينة"، وهناك من يعرفها على أنها: "صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص، تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية، ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير".

العرقية

لقد كان ثمار الفكر الأوروبي وعصر النهضة الأوروبية، إن بعض المفكرين يقسمون البشر إلى ثلاث أجناس هي (القوقازية – المغولية – الزنجية) استنادا إلى عدد من المعايير أبرزها الوجه والجمجمة ولون البشرة، وينطبق ذلك على قبيلة التوتسي في رواندا، وأيضا موروث الاستعمار كونه تصرف في رسم حدود مصطنعة لهذه الدول بغض النظر عن امتدادات كياناتها العرقية والقبلية، فالحدود الإقليمية للدول نادرًا ما يتطابق مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها "إذ من مجموع 132 دولة معاصرة يمكن إحصاء 12 دولة فقط تحقق نوعًا من التجانس العرقي"[3].

التعصب

من التزمت والغلو والحماس والتمسك وضيق الأفق بعقيدة أو فكرة مما يؤدي إلى استخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها[4]، ويعرف أيضا على أنه تشكيل رأي ما دون الأخذ بوقت كاف للحكم عليه بإنصاف، مع احتمال أن

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985، ص 106.

[2] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الطبعة الثالثة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 21.

[3] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص ص (15، 16، 17).

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 768.

يكون هذا الرأي سلبيا أو إيجابيا، ويظهر التعصب في مجالات عديدة فهناك التعصب الثقافي والتعصب الديني والتعصب الطائفي، وهو التمسك بالرأي والمعتقد والجماعة التي ينتمي إليها الشخص.

التطرف

إن التعصب الديني يدفع إلى سلوك يتميز بالتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين، ومعتقداتهم، إذن التطرف يعد كنتيجة من نتائج التعصب لمذهب أو دين، ويعرف على أنه التنطّع (بمعنى التشدد) في أداء العبادات الشرعية أو مصادرة اجتهادات الآخرين أو تجاوز الحدود الشرعية في التعامل مع المخالف وهو كذلك التعمق أو مجاوزة الحد في الأقوال والأفعال ونحو ذلك[1].

القبلية

هي انتماء لجملة الأفراد من خلال انتماؤهم الاجتماعي والثقافي والسياسي وتمثل إحدى سمات التلاحم القبلي، بما تعززه من أواصر التماسك بالولاء للأطر الفكرية والعقائدية للقبيلة.

ولقد شكلت مسألة القبلية إحدى محددات النزاع في الكثير من دول الشرق الأوسط وإفريقيا والتي يصعب الحديث عن وجود أمم وقوميات متبلورة بأي معنى كان، بل ما وجد هو محض تكوينات قبلية بالدرجة الأولى، وعليه فالقبيلة يمكن اعتبارها متغير لاكتساب صفة الأقلية[2].

الفرع الثاني: أهداف الانتماءات التقليدية

أ- الاندماج

ومعناه ضم مجموعة عرقية إلى الوطن الأم والتي تعتبر تاريخيا تابعة لها، والهدف منها إعادة توحيد المجموعات العرقية المختلفة التي تقطن في عدة دول مجاورة[3]، ويحصل الاندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبية والأقلية حيث يتشكل هذا الاندماج، من

---

[1] مزابية خالد، مرجع سابق، ص 6.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 18.

[3] مرابط رابح، "**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول – حالة نيجيريا الحرب الأهلية**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990)، ص 25.

أعضاء مختلفة الأعراق يتبادلون الخدمات وأشكال التفاعل المختلفة، الأمر الذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة[1].

ب- الحكم الذاتي

يقصد بالحكم الذاتي تمتع الأقلية بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها في إطار فيديرالي، على أن تبقى اختصاصات السلطة المركزية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية، وتستفيد الأقلية من معاملة تسمح لها من التحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافها[2]، فتختلف درجة المطالبة بالحكم الذاتي من مجموعة إلى أخرى فهناك من يطلب الاستقلال الثقافي أي الاستقلال الكامل فيما يخص التعليم، التربية والإعلام[3]، حيث أكد الباحث "جوزيف يعقوب" "J. Yacoub" حمل الأقلية المسلمة في إقليم "كوسوفو" التي وضعت حكما ذاتيا لمدة 4 سنوات، تم بعدها تقرير مصيرها بتنظيم استفتاء مباشر[4].

ج- الانفصال

هو أهم عنصر يهدد الدول وليست جديدة في العلاقات الدولية، يقصد به محاولة المجموعة العرقية الانفصال عن الدولة تقطن فيها وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وطنية ولها الاستقلال الكامل في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وتلك المحاولة شكلت عقبة رئيسية في تحقيق الوحدة الوطنية للدولة[5].

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، **قضايا الأقليات بين العزل والادماج**، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 30.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 27.

[3] مرابط رابح، مرجع سابق، ص 25.

[4] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 28.

[5] مرابط حاج، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الثالث: وسائل الانتماءات التقليدية

تختلف الوسائل التي تعتمدها الأقلية لتحقيق أهدافها، منها ما هو سلمي، وما هو عنيف، وتحدد لاعتبارين:

الأول: العوامل البنيوية للأقليات، حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد.

الثاني:تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية، من حيث مدى تمتع الأقلية بحرية المناورة مع النظام السياسي.

1- الوسائل السلمية

تندرج تحت إطار كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونًا للأقلية والتي من خلال تعمل على تحقيق أهدافها، وذلك بالانطواء تحت لواء أحزاب سياسية أو جمعيات، حيث تأخذ هذه الأخيرة على عاتقها مطالب الأقليات، وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق، ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة مارت لوثر كينغ بنضالها وضغطها المستمر على الحكومة.

2- الوسائل العنيفة

منها:

أ- أعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات وفي هذه الحالة لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح.

ب- تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا وعسكريا، إلى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في إقليم أو منطقة معينة.

ج- تدخل العوامل الخارجية بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية، وتوفير الإمكانيات اللازمة ماديًا ومعنويًا[1].

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية

سنتعرض في هذا المبحث كل من المقاربات المفسرة للأحزاب السياسية هي المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة والمقاربة النظرية لنشأة الأحزاب، وفيما يخص الانتماءات التقليدية تتمحور حول المقاربة الواقعية والنظمية لتفسير حركة الأقليات.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية

1- المقاربات المنهجية التقليدية

أ- مقاربة التحديث والتنمية السياسية

ظهرت أدبيات التحديث في بداية الستينات من القرن العشرين وتناولت أبعاد مفهوم التنمية وكيفية تحقيقها ودور بعض الأجهزة والمؤسسات كالبيروقراطية، الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم والتنشئة، وذهب "صامويل هنتجتون" "S. Hantington" في تحليل الأحزاب كمؤسسة سياسية إلى أربع معايير: المرونة، الاستقلالية، التعقيد التنظيمي الوظيفي والتماسك الداخلي.

واجه هذا المدخل انتقادات حيث يتجه إلى الانحياز القيمي والإيديولوجية الغربية للتطور الإنساني وبعد الانتقادات تطور المفهوم من السياسة العامة التي تهتم بدور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة للدول ومراقبة تنفيذها[1].

ب- مقاربة التحليل الطبقي

يعتبر المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقية والاجتماعية للأحزاب وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها، كما أنه من خلال ما يمكن رصد وتحليل انعكاسات التكوين الطبقي والاجتماعي للأحزاب على أطرها الفكرية والإيديولوجية وبرامجها السياسية، وهياكلها التنظيمية وأنماط العلاقات والتفاعلات فيما بينها، فضلا عن تحديد وتقسيم حقيقة الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية لأن هذه المسألة وثيقة الارتباط بطبيعة أصولها الاجتماعية والطبقية فلا زالت تبرز فيها التكوينات العرقية والدينية واللغوية والجهوية[1].

وتنوع الأحزاب السياسية ينشأ من واقع أن الأفراد يدخلون الصراعات الاجتماعية من

---

[1] راكان المجالي، "**محددات التنمية السياسية ومعوقاتها في الوطن العربي**"، جريدة الرياض، العدد 13587، متحصل عليه من:

http://www.alriyadh.com

[1] أكرم سالم، "**نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية**"، متحصل عليه من:

http://www.alhewar.org/debal/showart

خلال البنى الفوقية والأشكال السياسية والقانونية والفكرية وتتحول الصراعات الأساسية الطبقية إلى مجموعة واسعة من الجدالات السياسية والمحددة في المجتمع، أو تطرح مواجهة الطبقات الأساسية في المجتمع معضلات اجتماعية متعددة وعلى أساس هذه المعضلات تتشكل ميول وسنن نضالية معينة، وتمثل الأحزاب السياسية أدوات الميول الاجتماعية لتعبئة كل قواها الطبقية تحت راية أهدافها وآفاقها[2].

ج- مقاربة المجتمع المدني

المجتمع المدني ليس جديدا بل قديما، الجديد هو اتساع نطاق التنظيمات التي يشملها في معناه الحديث التي كان الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي أو الديني، والأحزاب السياسية من أهم هذه التنظيمات فذلك من خلال المراحل الهامة للأحزاب السياسية:

1- توضيح نشأة الأحزاب السياسية.

2- أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقتها بقوة وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى.

3- طبيعة القوى الاجتماعية والطبقية والفكرية التي تعبر عنها.

5- طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى والتكوينات التقليدية الموجودة في المجتمع.

6- انعكاسات سياسات التخصصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث.

7- معوقات ومشكلات نمو مجتمع مدني فعال ونشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها[3].

2- المقاربات المنهجية الجديدة

أ- المقاربة التشاركية

فكرتها الرئيسية تشارك مجموعة من الأفراد لتحقيق نصر لأفكار محددة تركز في

---

[2] حكمت منصور، "**الأحزاب السياسية والصراع الطبقي**"، متحصل عليه من:
http://www.socialismnow-org/htmlmansourc.comunism

[3] راكان المجالي، مرجع سابق.

مفاهيمها على الحزبية، انطلاقا من مجموعة من المبادئ منها الشفافية، المحاسبة، المساءلة، المشاركة.

ب- مقاربة النوع

تركز اهتمامها في دراسة الأحزاب السياسية على دور تمثيل المرأة، وتؤكد على دور المرأة في الحياة السياسية والمطالبة بضرورة ادماجها في الممارسة الديمقراطية.

ج- مقاربة الحرمان النسبي

يميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضررا لاحقا بها جراء تحولات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فإن النجاح الانتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما ينبغي على قبول شعب للظاهرة.

د- مقاربة السياسة الجديدة

يرى أصحابها أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية، وإن المناخ السياسي يميل بالتدريج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية ويؤكد هؤلاء أن تراجع الثقة في الممارسة السياسية من شأنه أن يزيد فرص ظهور خيارات سياسية غيرعادية، خاصة أن تغيير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية واستيعابها ما تتميز به هذه المقاربة أن اليمين المتطرف هو نتاج لتطور طبيعي للمجتمع الأوروبي الراهن[1].

هـ- مقاربة الطلب الاجتماعي

تقترب من مقاربة السياسة الجديدة وتعتبر مكملة لها، أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة خطابة لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشارًا متزايدًا لمشاعر التعصب العرقي والثقافي وكراهية الأجانب والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن.

و- مقاربة النخبة

حسب دراسة أورس ياجي "UrsJaeggi":

[1] أمين البار، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

1- نظريات تعتمد معيار السلطة وتشمل كل النظريات التي ترد النخبة السياسية إلى الفئة الحاكمة.

2- نظريات تعتمد معيارًا أخلاقيًا وتشمل على كل النظريات التي تجعل من النخبة الفئة المتسمة بجملة من القيم تؤهلها لممارسة الحكم.

3- نظريات تعتمد على أسس وظيفية وتشمل على كل النظريات التي تحدد النخبة السياسية من خلال وظيفتها في المجتمع[1].

3- المقاربات النظرية لنشأة الأحزاب السياسية

أ- المقاربة المؤسساتية

ترجع أصل نشأة الأحزاب السياسية إلى الكتل النيابية التي ظهرت داخل المؤسسات التمثيلية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 وتحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية مستقرة كما هو الحال بالنسبة لبعض النماذج الحزبية في بريطانيا، بلجيكا، وهولندا وذلك نتيجة لتعميم حق الاقتراع العام ليشمل جميع الفئات والطبقات الاجتماعية وحسب "موريس دوفرجيه" مر تطور الأحزاب السياسية بثلاث مراحل:

- مرحلة ظهور المجموعات النيابية في شكل نوادي سياسية تهدف إلى التنسيق بين أعضاء المجموعة داخل البرلمان.
- مرحلة تشكيل لجان انتخابية.
- مرحلة تعميم الاقتراع العام.

ب- المقاربة التاريخي

تنطلق هذه المقاربة من مختلف الصعوبات الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة وهو ما يدفع بالنخب السياسية في مراحل معينة إلى تشكيل الأحزاب السياسية للمشاركة في العملية أو أنها تظهر نتيجة أزمة تاريخية

تمر بها الدولة كأزمة الاندماج الوطني، الشرعية والمشاركة السياسية[1].

[1] أمين البار، مرجع سابق، ص 27.

ج- مقاربة التطور السياسي

هذه النظرية المستمدة من نظريات النمو الاقتصادي تربط نشأة الأحزاب السياسية بالحداثة وعلى قاعدة هذا الصراع نجد فكرة الربط بين مستوى التطور السوسيو اقتصادي والديمقراطية، فالأحزاب السياسية حسب أنصار هذه المقاربة نشأت في سياق الانتقال بين نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي معاصر أو حديث، عندما بدأت المجتمعات تنظم وتضع مبادئ وقيم وممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

د- المقاربة الوظيفية

قدمت هذه المقاربة رؤية أكثر وظيفية لنشاط الأحزاب السياسية وقد ركزت تحليلاتها على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديمقراطية حيث درسها "لافو" "Obechell" كعوامل للاندماج الاجتماعي أما "أوبيشال" "Laveau" فقد درسها من حيث وظيفتها التجنيدية، بينما درسها "لاوسن" كأداة للاتصال بين الأفراد[2].

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتماءات التقليدية

1- المقاربة الواقعية

جاءت النظرية الواقعية ردًا على النظرية المثالية، فالمدرسة الواقعية سيطرت على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات ويتكون المنظور الواقعي من:

1- المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة.

2- الدولة القومية هي وحدة التعامل الأساسي في العلاقات الدولية.

3- انفصال السياسة الداخلية عن الخارجية[3].

4- توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

5- الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية.

الجديد الذي أتت به هذه المقاربة بالاعتبار الأخير، حيث لم تعد الدولة كفاعل وحيد

---

[1] هشام زغاشو، "**الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية**"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، متحصل عليه من:

www.diae.net>wp-content

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص 301.

[3] مرابط رابح، مرجع سابق، ص 14.

في العلاقات الدولية، حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة والتحول في منطق التهديدات حيث يرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية:

- الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء

فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية، مما ينتج عنها تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم على أساس التمييز وهضم الحقوق[1].

- اللاأمن

يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية) هي التي لا تكون محل عناية واهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن حيث يعرفه "باري بوزان" "BarryBuzan": "لا يمكن لأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[2].

2- المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم الاقترابات النظرية والتي ظهرت خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية، على الرغم من الظهور الأول لهذه المقاربة كان من طرف علماء الاجتماع أمثال: "بارسوكر" و"هومانز" إلا أن علماء السياسة أمثال "دافيد ايستون" و"غابريال ألموند" استطاعوا تطوير استخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي.

وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط.

وتعتبر المقاربة النظمية من بين المقاربات التي ساهم العديد من العلماء والمنظرين في بلورتها ومن الدارسين لها "دافيد ايستون" الذي يرى أن النظام السياسي لا يغدوا أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي حيث تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالتدخلات والتي تنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.

---

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

[2] حسان بن نوي، نفس المرجع، ص 36.

وتكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي ومنها المطالب المختلفة للأقليات ما ينتج عنها ضغط على النظام السياسي وعدم الاستجابة للمطالب يؤدي إلى تصدع العلاقة بين النظام السياسي والأقليات[1].

[1] حليمة بوزناد ودلال أحسن، "**تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أكراد سوريا نموذجا**"، مذكرة ماجستير، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2015–2016)، ص ص 33، 34.

الفصل الثاني:أثر الانتماءات التقليدية على تشكيل الأحزاب السياسية في الدول العربية

الفصل الثاني: أثر الانتماءات التقليدية على تشكيل الأحزاب السياسية في الدول العربية

سنحاول في هذا الفصل تحديد العوامل المحددة لمسألة الأقليات وذلك من خلال العامل التاريخي والعامل البنيوي للانتماءات التقليدية وتأثير البيئة الداخلية والخارجية. أما في المبحث الثاني سنوضح ميكانيزمات عمل الأحزاب السياسية بينما المبحث الأخير سنخصصه لنموذجين عربيين يعتمدان في تقسيم الأحزاب على الطائفية .

المبحث الأول: العوامل المحددة لمسألة الانتماءات التقليدية للأحزاب السياسية في الدول العربية

المطلب الأول: العامل التاريخي

يمكن القول أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب والأقليات، مبدأ تقرير المصير، وحركات الأقليات، فالظروف التاريخية لعبت دورا في المسألة انطلاقا من اعتبارات تحددها طبيعة التوازنات والمصالح الدولية. ففي فلسطين يعتبر سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سنيون عرب أما المسيحيون هم أقل من العشر، أثناء الامبراطورية العثمانية قسمت الدولة إلى عدة ولايات مستقلة نسبيا من حيث المهام الاجتماعية والادارية[1].

وفي (مؤتمر الصلح 1919–1920) الذي وضعته أوروبا نهاية الحرب العالمية الأولى كان عاملا لبروز نزاع الأقليات كانعكاس للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي نزعت من دولها الأم لصالح دول أخرى، العامل الذي أدى إلى حرب عالمية تاريخية. ومع ذلك يرى البعض أن مسألة الأقليات إن لم تكن مطروحة في دول أوروبا فإنها محدودة في بقية العالم وفي معظم الأحيان تتمثل في شكل مطالب ثقافية ومطالب للحكم الذاتي[2].

---

[1] تيدر روبرت جار، **أقليات في خطر**، تر: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص250.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 22.

ففي دول الثالث الذي يحمل المورث الاستعماري جزء كبير من تبعاتها، فإن مسألة الأقليات والطوائف تثار بشدة، فتلك الدول نادرا ما تتوافق مع الحدود العرقية أو اللغوية أو مميزات أخرى، وعدم التجانس الذي تتسم به أغلب تلك الدول فتجد الكثير من الفئات في الدولة الواحدة[1].

أما في الدول العربية فيقتصر على لبنان الذي يشتمل على حالتي الشيعة والفلسطينيين من حيث القومية والعرقية فكلاهما تورطا في نشوب الحرب الأهلية، فالشيعة يحاربون الصفوة المارونية السياسية المهيمنة، والفلسطينيون يحاربون اللبنانيون الذين يمارسون القمع ضدهم[2].

المطلب الثاني: العامل البنيوي للانتماء التقليدي

تعتمد الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الانتماء التقليدي التي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها ومن ثم مجال المناورة الذي تتمتع به، وعليه لا بد الأخذ بعين الاعتبار تفاعلات مستويين النخبة والموقع الجغرافي قليل بنية الانتماء التقليدي:[3]

1- التفاعلات على مستوى النخب

تعد النخبة آلية قيادة وتمثيل لمصلح وأداة توجيه لها، وعلى ذلك الاعتبار كانت القيادة متميزة بالكاريزمية والقوة وانعكس ذلك مع تماسك الأقلية ومن ثم على وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح[4].

2-أهمية الموقع الجغرافي

للموقع الجغرافي الذي تشغله الطائفية تأثير يمكن تمثيله في صورتين:

الأولى: تمركز الطائفية على المناطق الحدودية للدولة وتسمى (إقليم الحافة).

الثانية: التواجد في المركز.

ففي الصورة الأولى غالبا ما تسعى الطائفة للانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، أو المطالبة بتعديل حدود الدولة.

أما الثانية فمجال المناورة لديها محدود جدا لسهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة

---

[1] نفس المرجع، ص 23.

[2] تيدر روبرت جار، مرجع سابق، ص ص 247، 248.

[3] ناجي ظاهر، "**يوميات قارئ**"، متحصل عليه من:http:// www.pulpitalwatan voice.com

[4] تيدر وروبرت جار، مرجع سابق، ص 132.

المركزية، وأنه لا يتوقف الأمر عند تحديد المجال الجغرافي فحسب للطائفة، بل يتجاوز إلى ما تزخر به من موارد وطاقات طبيعية لذلك يكسبها بعدا اقتصاديا.

ويعد الإقليم من العوالم الظاهرة الموجودة في كل مكان في المناطق غير المتجانسة، جغرافيا بوجه خاص فتكمن غالبا في اضطراب، فالموقع الجغرافي كاف لانفصال طائفة عن دولة أو تمركزها بقوة داخل حدود الدولة[1].

المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية

1- تأثير البيئة الداخلية

تتأثر فئات الانتماء التقليدي بالمحيط الذي تعيش فيه، والذي يحدد موقعها السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي في عدم السلطة. فإن طبيعة النظام السياسي في الحكم تنعكس على مسار إدارة مطالبها، فالنظم السياسية التي ترسخت لديها القيم الديمقراطية عادة ما تكون أكثر ضمانا وقبولا للتنوع في المجتمع، وإعطاء الجميع صفة التمثيل بما يخفف حدة التوتر وعلى العكس في النظم الشمولية القائمة أساسا على سيطرة أقلية محددة وإقصاء لبقية المجموعات التي لا تعترف بالتنوع، ويؤدي إقصاء الأقليات فيها إلى التطرف وزعزعة استقرار النظام السياسي، وأما الدولة فسياسات الحكم هي المحددة لوضع أي فئة في السلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي ينعكس بطبيعة الحال على جميع التفاعلات بين مختلف الفواعل داخل الدولة، وتبقى مسألة التمثيل في كل مجالات تمثل الوصفة الأكثر نجاعة، والتي من شأنها امتصاص التوترات والتمردات والاحتجاجات التي تقوم بها أي فئة[2].

2-تأثير البيئة الخارجية

هناك 3 اعتبارات تزيد من تأثير البيئة الخارجية:

أ-تراجع مركزية الدولة وتخليها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى بفعل الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي، مما يعطي الأقليات هامشا واسعا من الحركة لتدويل قضيتها وإثباتًا لمشروعيتها.

ب- ثورة المعلومات والاتصالات، وما تجلى عنها من تطور مكن الأطراف الخارجية من التدخل لدعم الأقليات.

---

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 24.

[2] ناجي ظاهر، مرجع سابق.

جـ- الموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية من حيث الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية بشكل أيضا أحد الاعتبارات الهامة في منظور دول الجوار وغيرها[1].

ويبقى الحافز الحقيقي للقوى الخارجية ليس تحري العدالة، في انصاف الأقليات مما يصيبها من الأكثرية التي تعيش بينها، دائما هدفها هو اعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث، واعادة بث الفتنة بينها والسيطرة عليها واقتطاع أجزاء منها، والتعامل معها ضد أوطانها وضد مصالحها العالم[2].

كل ذلك من أجل تنفيذ مخطط "سايكس بيكو" ووثيقة "لويس بيرنارد" لتقسيم العالم العربي.

---

[1] أحمدعباسعبدالبديع،"**الأقليةالقوميةوأزمةالسلامالعالمي**"،السياسةالدولية،مركزالدراسات السياسية،مصر، العدد 144، أكتوبر 1993، ص 167.

[2] نفس المرجع والصفحة.

المبحث الثاني: ميكانيزمات الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية

من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة أهم آليات النشاط الحزبي في الحياة السياسية في الدول العربية من خلال الآليات الاعلامية والآليات المالية وأهمها آليات الوسطية والمعارضة للحكومة، أي كيف يكون العمل الحزبي في الحكومة؟

المطلب الأول: آليات الوسطية والمعارضة للحكومة

من أهم النشاطات التي يقوم بها الأحزاب هي كيفية التعبير عن آراء المواطنين من خلال الدعم للحكومة أو معارضتها ونقدها.

أولا: الحزبكوسطبينالمواطنينوالحكومة

يعد الحزب السياسي بمنزلة وسيلة اتصال مهمة بين الحاكمين والمحكومين، وتأتي هذه الأهمية من خلال تقديمه للمرشحين لتولي الوظائف العامة البرلمانية والتنفيذية والقضائية في بعض الأنظمة الشمولية التي يخضع فيها الحزب للدولة[1].

فهذا يشكل الوصلة التي تربط الحاكم بالمحكوم حيث يعهد الشعب إلى نواب يمثلونه في السلطة ولا يكون عليهم سلطان إلا في حالة إعادة انتخابهم مرة أخرى، فهنا تتكون العلاقة بين الشعوب والنواب الذين بدورهم ستكون وظيفتهم الوسيطية بين الحكومة والشعب الذي اختارهم[2].

الشيء الذي نلاحظه في جل الأنظمة العربية أن أول مهمة للأحزاب هي مهمة الوسطية لكن هذا ما يتجسد نقيضه فنراها أحزاب تمثل آرائها وهمها الوحيد الوصول إلى السلطة.تصل إلى السلطة بصوت ودعم الشعب لكن خدمتها له منعدمة.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، [د. ب. ن]، جامعة مؤتة، 1994، ص 93.

[2] سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص ص 632، 633.

فمثل هذا النشاط الذي يقوم به الحزب السياسي يكون نتيجة لما يتوفر للحزب من إمكانية تسمح من خلالها للأفراد من توصيل وجهات نظر للمسؤولين، وربط توجهاتهم بمراكز صنع القرار السياسي وبإمكان الأفراد توظيف الأجهزة والامكانيات الحزبية لإضفاء شيء من القوة على مشاركتهم وتسيير وصولهم لمراكز صنع القرار[1].

ثانيا: الحزب كمعارض للحكومة

عندما يخسر الحزب السياسي في الانتخابات، فهو لا يمارس السلطة، ولكنه يكون له الأثر المهم في مشاركة الحزب الحاكم في إدارة الشؤون العامة للمجتمع، وتصبح مهمته الأولى في نشاطه الأساسي هي السعي نحو الوصول إلى الحكم والتأثير في القرارات الصادرة عن السلطات الحاكمة، والحزب المعارض هو في سبيله لتحقيق هدفه الأساسي العمل على تنشيط المعارضة[2].

وبما أن هناك العديد من الأحزاب فذلك يدل على وجود معارضة، فالحزب الحاكم الذي حاز على تأييد أغلبية الشعب فهو في اعتقاده قادر على تحقيق مطالب الشعب[3].

يمكننا القول أنه ليس من الضروري أن نقول على نظام ديمقراطي بمجرد أنه سمح بتشكيل الأحزاب، فغالبا ما يكون الحزب الواصل إلى الحكم حزب واحد مما يجعلنا نقول على أنه نظام ذو حزب واحد وليس تعددي، فمثال ذلك الأحزاب السياسية في الجزائر فهي متبنية للنظام التعددي لكن ما نراه أن حزب جبهة التحرير الوطني دائما في مقدمة الحكم. مما يجعلنا أحيانا نتساءل: هل هو عرف لدى الجزائريين أنه يجب أن يكون هو صاحب السلطة؟

ومع كثرة الأحزاب في الساحة السياسية الجزائرية لم نشهد أن هناك أحزاب معارضة فعلا، شعارها معارض للحكم لكنها منصهرة تحت راية الحزب الواحد.

---

[1] أنظر: سليمانصالحالغويل،**ديمقراطيةالأحزابالسياسية**،بنغازي: جامعةقاريونس، 2003،ص 74.

[2] صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص230.

[3] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، صص 95، 96.

المطلب الثاني: الآليات الإعلامية

يعد النشاط الإعلامي من بين أبرز آليات النشاط الحزبي لما للصحافة من أثر كبير في بلورة الرأي العام وكذلك في نشر الأفكار الحزبية والترويج لأعمال الحزب منها:

أولا: إجراءات إصدار الصحف

للصحافة بوجه عام سواء كانت خاصة أو عامة أثر واضح، وحيوي تجاه الرأي العام عن طريق المعلومات التي تقدمها له، بتكوينه وإحاطته بحقائق الأمور وتوجيهه بطريقة معينة حسب درجة التأثير والتأثر القائم بين الطرفين، كما تشكل الصحافة في النظام الديمقراطي همزة وصل بين الحكام والمحكومين، فمن خلالها يعلم الحاكم بما يريده الشعب وبواسطتها يقف الشعب على تصرفاته، وعن طريقها يتمكن من الرقابة على أعمال الحكومة، فهي تعد وسيلة لممارسة الرقابة، ودون ضمان حريتها لا يمكن أن يتمتع الشعب بذلك الحق بصورة فعالة[1].

ونظرا لأهميتها في كشف الحقائق وإبراز المواقف، اعتمدتها الأحزاب السياسية وأنشأت صحفا خاصة بها معى الصحف الحزبية، التي أصبحت أحد أهم وسائل النشاط الحزبي فعن طريقها يخاطب الحزب المواطنين وينشر دعايته لاسيما في أوقات الانتخابات وفي غير أوقاتها تكون أداة لكسب الشعب، من خلال معالجة بعض المواضيع الخاصة بالرأي العام[2].

ثانيا: الرقابة على الصحف

سنتطرق إلى الصحافة الحزبية في العراق كونه أكثر بلد يحتوي على العديد من الأحزاب السياسية، ويسمح لها بإنشاء المجلات والجرائد الحزبية الخاصة وحتى القنوات الإعلامية.

حيث أشار الدستور العراقي 1970 إلى حرية الصحافة التي كفلت حرية الرأي على اختلاف صورها، فهي تضمن حرية الصحافة بين الأفراد والأحزاب السياسية، أما على مستوى الأحكام القانونية المنظمة للصحافة الحزبية فهناك أحكام وردت في قوانين الجمعيات والأحزاب السياسية. وأخرى ذات صلة بالصحافة الحزبية تضمنتها قوانين الصحافة والمطبوعات حيث

---

[1] محمد أباهي أبي يونس، **التقييد القانوني لحرية الصحافة**، دراسة مقارنة، [د .ب. ن]: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996، ص 9.

[2] حسن البدراوي، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 321.

أنشئ أول قانون يقر بحق الحزب السياسي في إصدار صحيفة للتعبير عن آرائه وأفكاره سنة 1960.

وفي سنة 1968 منح وزير الإعلام صلاحيات واسعة لتقييد النشاط الصحفي من خلال تبنيه لنظام التعطيل والإلغاء الاداري للمطبوعات، لمدة لا تتجاوز 30 يوما إذا انتشر فيه ما يخالف أحكام القانون.

من خلال المادة 16 نجد أنها تمنع المطبوع الدوري من أن ينشر فيه ما يلي:

1- ما يعتبر مساسا برئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس قيادة الثورة أو رئيس الوزراء.

2- ما يسيئ إلى علاقة العراق بالدول العربية والصديقة.

3- ما يسيئ إلى الثورة ومفاهيمها الجمهورية ومؤسساتها وما يروج للأفكار الاستعمارية أو الانفصالية أو الرجعية والاقليمية والصهيونية وما يحرض على الإخلال بأمن الدولة الداخلي والخارجي.

4- ما يعتبر انتهاكا لحرمة الآداب والقيم الخلقية العامة.

5- ما يشكل طعنا للأديان المعترف بها في جمهورية العراق.

وفي حين نصت المادة 17 على أنه لا يجوز أن ينشر في المطبوع إلا بإذن من الجهة الرسمية المختصة[1].

المطلبالثالث: الآلياتالمالية

أولا: مصادر تمويل الأحزاب

تمثل الموارد المالية لتمويل الأحزاب السياسية عنصرا أساسيا وبالغ الأهمية للإنفاق على أنشطة الحزب التثقيفية والتدريبية وندواته ومؤتمراته الجماهيريةإلى جانب توفير مقار للحزببمختلفالمحافظات بل في المراكز والقوى، كي يتمكن من التواصل المباشر بشكل مكثف مع القواعد الجماهيرية على مستوى الجمهورية، والعمل على زيادتها ولا تقل أهمية المورد البشري والكفاءة عن العنصر المادي فهو مطلوب للمنافسة في العمل وتختلف مصادر التمويل المادية للأحزاب فهناك ذات مصدر قوي وأخرى ضعيف وفقا لتصنيف أعضائها سواء كانوا رجال أعمال والصناعة والتجارة أو كانوا شباب طلاب أو كانوا من العمال والفلاحين، فنجد أحزاب تعتمد على دعم وتبرعات قياداتها من الأثرياء ورجال الأعمال وهي الأحزاب التي

[1] أنظر :هيثمحنظللشريف،"**الصحافةالحزبيةفيالعراق**"،المرجعالإلكترونيللمعلومات، 2015/10/22 متحصلعليهمن: http://www.almerja.net

توصف بـ"الغنية" بسبب نمو مواردها، وأخرى بالكاد تستطيع المنافسة لاعتمادها على حساب بنكي كبير يكون في الغالب تجمد كـ"وديعة بنكية" للصرف من أرباحها، وأحزاب تواجه مشقة بالغة في المنافسة والتواجد بتأثير ملحوظ على المساحة السياسية الضعف مواردها المالية التي تعتمد فقط على اشتراكات الأعضاء الزهيدة بالإضافة إلى مساهمات بعض الأعضاء التي لا تغني عالم السياسة[1].

1-التمويل العام

صمم التمويل العام وما يلحق به ضرورة من قواعد تنظيمية واعتمد في دول كثيرة كسبل محتملة لمنع الفساد ودعم الأحزاب السياسية في الدور المهم الذي تؤديه والتخلص من اعتماد الغير مبرر على متبرعين خاصين، وتستهدف أنظمة التحويل هذه ضمان تمكن تجميع الأحزاب المتنافسة مما يعزز التعددية السياسية ويساعد على ضمان سلامة عمل المؤسسات الديمقراطية والتوازن بين المساهمات العامة والخاصة، ولا ينبغي على التمويل العام أن يقيد استقلالية الحزب فالمساعدات التي تمنحها الدولة للحزب تعتبر من أهم مصادر التمويل الذي يعتبر ميزة شائعة في أغلب الدول الديمقراطية أو الدول الانتقالية حديثة النشوء، فبدوره التمويل العام ينقسم إلى نوعين:

أ- **التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية**

يتجسد فيما تقدمه الدولة من أموال الدعم للحزب، والمنح التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية تتخذ شكل إعانة آلية سنوية ليتمإقرارها في الميزانية العامة.

ب- **التمويل العام الغير المباشر للأحزاب السياسية**

يتمثل فيما تقدمه الدولة للحزب من مزايا ومنافع مادية أخرى كالإعفاء من الضرائب والرسوم، ولعل غاية المشرع عن منح هذه المزايا يتمثل في إرساء القواعد الديمقراطية والمشاركة في الحكم وتقوية الوعي السياسي في الدولة[2].

2-التمويل الخاص

إن معظم أنظمة تمويل الأحزاب السياسية تسيطر وتحظر استخدام مصادر معينة

---

[1] أنظر ،محمدرضا،"**مصادرتمويلالأحزاب**"،مجلةاليومالسابع، 17 أبريل 2015،متحصلعليهمن:http://www.m.youm7.com

[2] أنظر: ورقلة أريام، عياش ابتسام، **تمويل الأحزاب السياسية** ، مذكرة ماستر، (جامعة8ماي1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإرادية، تخصص قانون عام، 2015-2016)، ص ص 60-63.

للتمويل فأشكال الحظر معظمها تؤثر في التبرعات الخارجية والاشتراكات من مؤسسات تملكها الدولة أو مؤسسات تنتفع من تعاقدات أو تراخيص مع الدولة وتتمثل هذه المصادر في:

-تبرعات الأفراد والشركات الخاصة.

- عائدات الاستثمار التي يديرها الحزب شرط أن تكون أنشطة غير تجارية.

- المبالغ التي تقوم الأحزاب بتحصيلها من أعضائها البرلمانيين.

-اشتراكات أعضاء الحزب.

- الهيبات والوصايا من الأشخاص الطبيعيين المعروفين.

فهاتهالمصادرالتمويليةتعتبرمنالمصادرالتقليديةفيتمويلالأحزابالسياسية[1].

ثانيا: الرقابة على مصادر تمويل الأحزاب

تعتبر عملية تمويل الأحزاب السياسية والقيود المفروضة عليها من الوسائل المهمة التي قد تصيب فيها قوانين الأحزاب السياسية وقد تخيب.

ولتفادي التجاوزات، تولي جميع الدول أهمية خاصة لمالية الأحزاب السياسية سواء من خلال مصادر تمويلها أو كيفية مراقبتها. فقضية التمويل تثير مشاكل عديدة في مختلف دول العالم التي تتبع نظام التعددية الحزبية قد تكون أخلاقية أو قانونية حيث أن التكلفة المالية الكبيرة إلى جمع الأموال بطرق غير مشروعة أحيانا مقابل خدمة المصالح الخاصة، فتكون الرقابة على مصادر التمويل عن طريق العقوبات الإدارية بحصر المسافات المالية، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجهات المعنية في الدولة.

ومن العقوبات التي تفرض على الحزب هي:

- توقيف الحزب سواء معتمد أو غير معتمد.

- حل الحزب إداريا وقضائيا[2].

---

[1] أنظر: نفس المرجع، ص ص (65-67).

[2] أنظر: نفس المرجع، ص ص (73-78).

المبحث الثالث: نماذج الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية

لعبت الطائفية دورا في تقسيم الأحزاب في العديد من الدول العربية على غرار العراق واليمن ولبنان، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى كلا النموذجين العراقي واليمني.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في جمهورية اليمن

ظهرت الأحزاب السياسية في اليمن سنة 1990، ويتشكل الحزب السياسي من كل جماعة يمنية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية وتمارس نشاطها بالوسائل السياسية والديمقراطية بهدف التداول على السلطة سلميا أو المشاركة فيها، ولليمنيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء التطوعي لأي حزب. ويمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية للجمهورية وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلميا عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة. وتساهم في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية من خلال الممارسة الديمقراطية باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيا[1].

أولا: مراحل الحياة الحزبية في اليمن

عرف المشهد الحزبي في اليمن مراحل هامة هي:

1-

المرحلة الأولى: منالأربعيناتحتنهايةالخمسينات،وتميزتبتجربةالتعددالحزبيحيثظهرتفيالشمالجمعيةالأمربالمعروفوالنهيعنالمنكروحزبالأحراروالاتحادالميني،كماظهرفيالجنوبالاتحادالشعبي[2].

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص120.

[2] سيدي أحمد بن أحمد سالم، "**الأحزاب السياسية في اليمن**"، 2004/10/03، متحصل عليه من: www.aljazeera.net/speciafiles/pages/84b5fcaf

ورابطة أبناء الجنوب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

2-**المرحلة الثانية:** من الستينات حتى نهاية الثمانينات، وتميزت بتوقف النشاط الحزبي الحر وتحول العمل السياسي من العلن إلى السرية مع طغيان الملامح العقائدية الأيديولوجية، وتكرس بذلك حكم الحزب الواحد في شطري اليمن.

3-**المرحلة الثالثة:** بدأت في 1990، تميزت بالجو التعددي وإنشاء قانون الأحزاب وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية، وقد انطلقت مع تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990[1].

ثانيا: عوامل انشاء الأحزاب

شهدت الأعوام الثلاثة الأولى من قيام الجمهورية اليمينة في 22 مايو 1990، كما شهدت الفترة ذاتها تأسيس عشرات الأحزاب الجديدة والإعلان عن قيامها وأصبحت الخارطة السياسية للقوى الحزبية القائمة حتى أواخر 1992، 46 حزبا وهاته الفترة شهدت عدة عوامل منها:

-حالة الكبت والحرمان في حرية العمل السياسية العلني في مرحلة التشطير.

-سيادة هيمنة الحزب الواحد.

- الرغبة في التمسك بالخيار الديمقراطي التعددي.

- غياب القواعد المحددة والمنظمة لتكوين الأحزاب السياسية اذ لم يصدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية إلا بعد أكثر من سنة على قيام المعظم الأحزاب[2].

ثالثا: شروط تأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي

1-عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع:

-الدين الإسلامي الحنيف.

- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضا وشعبا.

- النظام الجمهوري وأهدافه ومبادئه ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمينة.

- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.

- الانتماء القومي العربي والإسلامي.

---

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

[2] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص323.

2- عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برامج أحزاب أخرى عند التقدم بطلب تأسيسه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-أن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي.

4- عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس منطقي أو طائفي أو قبلي والتمييز بين المواطنين.

5- عدم قيام الحزب على أساس مناهض للدين الإسلامي أو تكفير الأحزاب الأخرى.

6- يحظر على الحزب السياسي الآتي:

- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة لإقامتها.
- استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.

7-أن يكون الحزب مستقل وغير تابع لأحزاب أخرى أو جهات أجنبية.

8- علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلاته وقيادته.

9- قيام الحزب على أساس وطني بحيث لا تحصر العنصرية في منطقة جغرافية معينة[1].

رابعا: تصنيف الأحزاب في اليمن

1- الأحزاب الشمولية

أ- أحزاب اسلامية

حزب التجمع اليمني للإصلاح: هو تنظيم شعبي سياسي يسعى للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مبادئ الإسلام وأحكامه ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه، حيث تم الإعلان رسميا عن ميلاد "التجمع اليمني الإصلاح" في 1990/09/13 فمن بين أكثر من 1200 شخصية مؤسسة تم اختيار 60 شخصا يشكلوا لجنة تحضيرية للإصلاح، يمثلون مختلف فئات المجتمع اليمني من جميع محافظات اليمن الواحد[2]. ويرأس التجمع "عبد الله بن حسين الأحمر"، منذ تأسسه انتخب العديد من المرات كرئيس للبرلمان اليمني، ويرجع تواجده في كل دورة إلى عملية التوازن التي كان يسعى إليها الرئيس "علي عبد صالح" وخاصة أن "الأحمر" له أهمية مزدوجة، فهو شيخ تجمع القبائل "حاشد" فزعيم أكبر الأحزاب الإسلامية في اليمن وقد ظل التجمع حليفا للحزب الحاكم إلى أن دخل في التحالف المعارض الذي تأسس في

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص 121، 122.

[2] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص 325.

فبراير 2003، وتتوزع الحركة الإسلامية في اليمن إلى تشكيلات سياسية عديدة: اتحاد القوى الشعبية والمنبر اليمني الحر، الحزب الإسلامي الديمقراطي، حزب الحق، حركة التوحيد والعمل الإسلامي وحركة النهضة اليمنية وكل هاته الأحزاب
اندمجت مع حزب التجمع اليمني للإصلاح[1].

أهداف التجمع

1- التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة، الحفاظ على أهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والوحدة اليمنية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاملة.

2- بناء اقتصاد وطني قوي نابع من الشريعة الإسلامية وفق رؤية عصرية.

3- اصلاح القضاء وتطوير أساليبه والاهتمام ببناء القوات المسلحة والأمن وأفراد الشعب وتربيتهم تربية إيمانية لاحياء روح التضحية والفداء للدفاع عن سيادة الوطن واستقلاله، وثوابته الوطنية.

4-الاشتراك في مؤسسات الحكم وتأسيس المنظمات والجمعيات والاتحادات.

5-ممارسة الديمقراطية الحقيقية في المجتمع ضمانا للتداول السلمي على السلطة.

6- الدعوة للنضال السلمي لتحقيق مطالبة الأمة[2].

ب- الأحزاب القومية

1- التوجه الناصري: تأسس الحزب في 1965/12/25 يعد أحد الأحزاب المعارضة في اليمن، وهو أبرز الفاعلين في المنظومة السياسية اليمنية له العديد من الإسهامات النضالية في تاريخ الحركة الوطنية في اليمن، وعند تأسيسه أطلق عليه تسمية "طليعة العرب"، وبدأت قيادة التنظيم سريا، حيث بدأت باستقطاب الشباب الناصري في مختلف المواقع التي يتواجد فيها اليمن ومصر والكويت وبريطانيا وأمريكا[3]. ومن أبرز الأحزاب الناصرية اليمنية: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وهو من بين بضعة أحزاب ناصرية صغيرة يدعم بعضها الحزب الحاكم والبعض الآخر يدعم الحزب الاشتراكي لعلاقات تعود إلى عهد التشطير، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حليف الحزب الاشتراكي منذ القدم خصوصا أن أمينه العام ارتبط

---

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

[2] الحزب التجمع اليمني للإصلاح، متحصل عليه من: http://www.marefa.org

[3] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص331.

بعلاقات وثيقة مع قيادة الحزب الاشتراكي إبان فترة المد الوحدوي لإلغاء التشطير واستعادة وحدة اليمن[1].

ثانيا: التوجه البعثي

ظهر هذا الحزب في عدن عام 1959م وانتشر بين صفوف المثقفين والطلاب والموظفين والعمال، غير أن نفوذه ضعف وخاصة بعد انشقاقه إلى قسمين:قسم ارتبط بمركز حزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق، وقسم آخر ارتبط بمركز الحزب نفسه في بغداد، ثم قرر عدد كبير من أعضائه التابعين لدمشق فك ارتباطهم بالقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق، وقسم آخر ارتبط بمركز الحزب نفسه في بغداد، ثم قرر عدد كبير من أعضائه التابعين لدمشق فك ارتباطهم بالقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وتكوين حزب خاص بهم 1974، عرف باسم "حزب الطليعة الشعبية"، وما لبث هذا الحزب أن اندمج مع الحزب الاشتراكي اليمني، أما المجموعة الثانية التابعة لبغداد فقد نشطت بشكل ملحوظ في الثمانينات، وقد سمح لها بالعمل العلني بعد تحقق الوحدة اليمنية[2].

الأحزاب اليسارية

1-الحزب الاشتراكي اليمني

هو حزب ذو عقيدة اشتراكية، شارك في حرب تحرير الشطر الجنوبي لليمن ضد الاحتلال البريطاني ضمن عدد من التنظيمات والأحزاب المنظومة تحت الجبهة القومية المدعومة من قبل الشطر الشمالي لليمن ومصر والذي انتهى بالجلاء عام 1967، حيث تولى الحكم بعد أن استقل الشطر الجنوبي كدولة مستقلة عاصمتها عدن، وبقي الحزب الاشتراكي في الحكم لغاية الاتفاق على مشروع الوحدة مع اقليم الشمال عام1990.

وبسبب طبيعة اليمن القبلية والانتماء الديني فقد الحزب الاشتراكي الكثير من شعبيته وكوادره خصوصا بعد حرب الانفصال سنة 1994، التي أيدها الحزب بقيادة الرئيس السابق "سالم البيض" بعد إعلان الوحدة اتخذ الحزب عددا من الاجراءات الإصلاحية حيث عقد عددا من المؤتمرات لتنظيم وضعه بعد الضربات السياسية التي تلقاها جراء تأييده الانفصال فاتفق مع قيادات البرلمان اليمني الموحد على[1]،على مرجعية بعض معتقداته الخاصة بالدين وحق

---

[1]سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

[2] الأحزاب السياسية في اليمن، متحصل عليه من:/http://www.marefa.ovg

[1]الحزب الاشتراكي اليمني: متحصل عليه من: http://www.wikiward.com

القوميات وإدانته لحرب الانفصال مستندا لمقررات المؤتمر العشرين للأحزاب الشيوعية، وبعدها دخل الحزب في مرحلة تخبط بعد مقتل أمينه العام المساعد "جار الله عمر"، في 28 ديسمبر 2002[2].

2-حزب السلطة

أ-حزب المؤتمر الشعبي العام

تأسس عام 1982 برئاسة "علي عبد الله صالح"، حصل المؤتمر في انتخابات 1993 على 122 مقعدا من المقاعد الـ301، كما حصل في انتخابات 1997 على187 مقعدا[3]. وكان المؤتمر دائما يقود السلطة منفردا ويفوز بمنصب الأسد في الانتخابات[4]. ويرى المراقبون أن الحزب الحاكم كان بعد الوحدة اليمنية في حاجة إلى التفات جماهيري فدخل في اختلاف حكومي مع الاشتراك والإصلاح، ثم تحالف أثناء الحرب وبعدها مع الإصلاح لمحاربة الاشتراكيين، وبعد الانتخابات الرئاسية، وفوزه بالأغلبية المطلقة لم يعد يجد تهديدا لا من الإسلاميين ولا من الاشتراكيين.

تتهم أحزاب تكتل"اللقاء المشترك" حزب المؤتمر الشعبي العام بأمور منها:

- الهيمنة على مجريات الحياة السياسية عن طريق تضييق الهامش المتاح لأحزاب المعارضة.
- العمل على تفريغ أحزاب تدين له بالولاء والطاعة.
- اختراق أحزاب المعارضة بخيبة أضعافها وخلق الانقسام في صفوفها
- السيطرة على اللجنة العليا للانتخابات بحيث يتم تجميد مشاركة الأحزاب السياسية وإلغاء التمثيل المتوازن للقوى والتيارات السياسية المختلفة وبطريقة تضمن مزيدا من الهيمنة التي يمارسها المؤتمر الشعبي العام في ادارة العملية الانتخابية[5].

---

[2]المرجع نفسه.

[3]سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

[4]مهدي جرادات، مرجع سابق، ص 324.

[5]سيدي أحمد بن أحمد سالم، مرجع سابق.

الميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام

-أنكل تصوراتنا للكون والحياة والإنسان ينبغي أن تنبثق من التصور الإسلامي الشامل.

- أن ننتهج في حياتنا العملية سلوكا مستقيما يؤكد هويتنا الإسلامية انطلاقا من الثقة بشمولية المنهج الإسلامي.

-أهم مرتكزات العمل هي العودة إلى المنابع الصافية للعقيدة وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومقاومة البدع الفاسدة والأباطيل الدخيلة على الدين.

- مقاومة نزعات الالحاد وإحياء رسالة المسجد حتى يعود إلى سابق عهده.

-يكمناهمال نظرة الميثاق الوطني لمسألة الوحدة اليمنية في:

- الإيمان بأن الوحدة اليمنية تمثل القدر والمصير للشعب اليمني في الشطرين والضمانة لحماية الكيان الوطني اليمني.

- إن تحقيق الوحدة اليمنية يستلزم أمرين:

1- تحقيق الاستقلال والتلاحم الوطني الداخلي في الشمال.

2- الالتزام بأسلوب الحوار مع القيادة في الجنوب واتباع الطرق السلمية وتوفير المناخ الديمقراطي.

- إن الوحدة اليمنية ليست منقطعة الصلة بالوحدة العربية الأشمل بل هي خطوة على طريق تلك الوحدة العربية التي يجب أن تكتسب بعدا مضمونا إسلاميا انسانيا في الوقت نفسه[1].

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في العراق

اختلف الفقه الدستوري في تحديد تاريخ بداية الحياة الحزبية في العراق، فقد ذهب رأي إلى أن العراق منذ عهد الاحتلال البريطاني الأول سنة (1914-1921) لم تكن فيه أحزاب سياسية منظمة أو كتل حزبية معترف بها من قبل السلطة المحتلة لهذا لا يصلح تدوين شيء عما يسمى بالحزبية في العراق وإن كان للجمعيات السرية التي كانت تعمل لدعم القضية الوطنية أثر بارز في الثورة العراقية 1920[2].

---

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص ص 324، 325.

[2] عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ج 3، بيروت: دار الرافدين، [د .س. ن]، ص 239.

ويعد العراق من الدول التي تضم عدد كبير من الأحزاب السياسية والجمعيات نظرا للتعدد العرقي والطائفي فيه، فذلك أدى إلى ظهور أحزاب جديدة من فترة إلى أخرى، ويعد العراق أكثر دولة تحتوي على هذا الكم الهائل من الأحزاب السياسية، وخاصة بعد 2003 حيث اعتمدت الأحزاب على المذهبية والقومية في بنيتها، حيث تفوق 200 حزب وجمعية سياسية، وتقسمت هاته الأحزاب على الطوائف التابعة لإيران من حيث مبادئها وانتمائها، والأحزاب السنية التابعة للإخوان المسلمين وموطنهم الأصلي في مصر، أما الطائفة الكردية التي طالما ناضلت للانفصال عن العراق وتأسيس دولة من كردستان العراق إلى دولة كردستان لضم جميع الأكراد المتواجدين في سوريا وتركيا، كل هاته الأحزاب الطائفية لم تغير الحياة السياسية في العراق.

أولا: التعددية الحزبية في العراق

يشهد العراق انفتاحا ديمقراطيا واتجاها واضحا نحو التعددية الحزبية جاءت بعد تجربة طويلة 35 عاما من الحكم المركزي والحزب الواحد المهيمن الذي يمنع أي إقامة حزب أو تجمع أو تنظيم سياسي من 1968 إلى 2003 لم يكن يندرج تحت النظم التنافسية الديمقراطية لم يكن ذلك النظام يسمح بالتعددية. ولقد أفرزت تطورات ما بعد سقوط النظام في العراق حراكا سياسيا وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية وقيام أنشطة متنوعة منذ عام 2003، ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، وبعضها لديه قاعدة شعبية واسعة والبعض الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف في الشارع العراقي وله تاريخ طويل والبعض ظهر عام2003 فقط.

ثانيا: أسباب الاتجاه نحو التعددية في العراق

لقد شهد النظام السياسي العراقيومنذ عام 2003 اتجاها واضحا نحو التعددية الحزبية مهدت له عوامل عدة منها:

1- تبني النظام الديمقراطي الدور الواضح في الاتجاه نحو التعددية فهي عملية بناء ايجابي تحتاج إلى موارد وأساليب ومناهج عمل عدة، فهناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية، فهي تعد إحدى شروط الديمقراطية.

2- فشل نظام الحزب الواحد في إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها العراق.

3- تعدد وتنوع المجتمع العراقي من حيث التركيبة الدينية والقومية والاثنية فهذا النظام هو الذي يراعي خصوصية المجتمع العراقي[1].

ثالثا: تصنيف الأحزاب السياسية في العراق

1-الأحزاب السنية

أ- **الحزب الإسلامي العراقي:** هو أول حزب إسلامي في العراق تأسس سنة 1960 بعد قرار من محكمة التمييز "أعلى جهة قضائية في العراق"، تمتد جذور الحزب إلى عام 1945 كجماعة الإخوان المسلمين في العراق على يد أمجد الزهاوي ومحمد الصواف.

ب- التوحيد الإيديولوجي للغرب: يتبنى الحزب التوحيد الإسلامي المعتدل، ويعتبر الإسلام عقيدة الأمة وهويتها ومنهاج حياتها، جعل من أهدافه بعد 2003، تحرير العراق من الاحتلال وإزالة آثاره ومقاومة كل أشكال التبعية الأجنبية، وتعزيز بناء الوحدة الوطنية العراقية وبناء الدولة العراقية على أسس سليمة، وبعد سقوط نظام "صدام حسين" سنة 2003 أعلن الحزب الإسلامي عن نفسه رغم وجود الاحتلال لملء الفراغ السياسي والمشاركة مع بقية الأحزاب في القرارات المصيرية خاصة بعد انتقال البلاد من الاستبداد والطغيان إلى الاحتلال، وفي 22 يونيو 2011 عقد الحزب مؤتمره العام وانتخب "إياد السامرائي" أمينا عاما[2].

2-الأحزاب الشيعية

أ- **حزب الدعوة الإسلامية:** تأسس الحزب بتاريخ 12 أكتوبر 1957 عندما عقد اجتماع تأسيسي في بيت أحد الكبار المجتهدين في النجف حضره 8 من العلماء والمفكرين والشخصيات الإسلامية بقيادة "الإمام الصدر" الذي اقترح اسم "الدعوة الإسلامية" وقد ورد في إحدى نشرات الحزب الداخلية أن معنى الاسم هو "أن الدعوة الإسلامية هي الاسم الطبيعي لعلمنا والتعمير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام ولا مانع أن نعبر عن أنفسنا

---

[1] أنظر: نغم محمد صالح، "**التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص ص (62-64).

[2] الحزب الإسلامي العراقي، "**حركات وأحزاب**"، 2015/03/25، ويحصل عليه من: www.aljazeera.net

بالحزب"، وأول قضية طرحت على المجتمعين هي مشروعية قيام الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة[1].أي غيبة الإمام الثاني عشر من الشيعة الامامية الاثني عشر.

أهم أهداف الحزب

- بعث الفكر الإسلامي الأصيل ونشر الوعي في صفوف الأمة.
- نشر الثقافة السياسية وتعميق المنهج الإسلامي في التقييم والتحليل السياسي.
- تطهير المجتمع من التقاليد والأعراف الغربية.
-تربية الأمة التربية الإسلامية الإيمانية الصحيحة.
- تحديد بناء الشخصية الإسلامية والأسرة المسلمة[2].

ب- التيار الصدري: سمي بهذا الاسم نسبة إلى الشهيد "أية الله السيد محمد صادق الصدر" الذي تم اغتياله هو ونجليه الأكبر والأوسط في مدينة النجف الأشرف عام 1999م حيث أن من سمات زعيم هذا التيار أن زعيمه عراقي عربي وليس عراقي فارسي والمقصود به ذلك الرجل الذي يقود التيار ويدعى "مقتدى الصدر".

سمات التيار الصدري

- الانفتاح على الطبقات الاجتماعية الفقيرة في القرى.
-نشر التوعية في صفوفه وتنشيط عمل المقرات في المدن العراقية.
- رفع درجة التنظيم مع بلورة العناصر القيادية للمكتب الرئيسي والفروع.

أهم أهداف التيار

- انقاذ الوطن والمواطن العراقي من الاحتلال والعبودية لغير الله.
- ضمان التوزيع العادل للثروات الوطنية.
- تأكيد الهوية الإسلامية للعراق وأن الدين الوحيد هو الدين الإسلامي.
-تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي.
- المبادرة إلى تحقيق المصالحة الوطنية ورفع المظالم[3].

---

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص 161.

[2] نفس المرجع، صص 161-162.

[3] نفس المرجع، صص 176-177.

3- الأحزاب الكردية

أ- الحزب الديمقراطي الكردستاني: تأسس عام 1946 ويتزعمه"مسعود البارزاني" ابن مؤسس الحزب "الملا مصطفى البارزاني"، تغلب عليه النزعة القومية ويعتد إلى حد كبير على العشيرة البارزانية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وهو لا يخفي رغبته في تأسيس دولة كردية في نهاية المطاف لكنه يقبل حاليا بالبقاء ضمن "عراق فدرالي" تكون فيه كردستان إقليما شبه مستقل بصلاحيات واسعة، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقته مع إيران ليست جيدة.

ب- حزب الاتحاد الوطني الكردستاني:أسسه"جلال الطالباني"عام 1975 إثر انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويتبنى اتجاهات قومية كردية، ويوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبيرالية رغم أن زعيمه "جلال الطالباني" كان شيوعيا في السابق، ينتشر الحزب في معقله بالسليمانية على الحدود مع إيران التي تعجمه علاقة جيدة بها، ويتبنى مواقفا مماثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما يتعلق بالعلاقة مع حكومة بغداد المركزية، رغم أنه دخل في صراع طويل مع هذا الحزب اتخذ أحيانا شكل المعارك العنيفة لكن الحزبين اتفقا على توحيد الإدارة المحلية في كردستان العراق.

جـ- حزب الاتحاد الإسلامي: تأسس عام 1992 بقيادة الشيخ "محمد صالح الدين محمد بهاء الدين"، وللحزب توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة وهو يمثل فكر الاخوان المسلمين وله علاقة مع الجماعة الأم بمصر[1].

4- الأحزاب الاشتراكية

أ-حزب البعث العربي الاشتراكي

كان أول ظهور فعلي للحزب في العراق سنة 1958 حين ائتلف مع أحزاب شيوعية وعلمانية ووطنية في جبهة الاتحاد الوطني ضد النظام المالكي الهاشمي وفي 14 تموز 1958، تحرك الجيش تسانده جبهة الاتحاد الوطني وأطاح بالنظام الملكي بعد أن لاقى الملك "فيصل الثاني" وخاله وصي العرش عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد مصرعهم، وفي

---

[1] أمين شحاته، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، 2006/05/23، متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d761795

1963 قام الحزب بالانقلاب على "عبد الكريم قاسم" وبعد قتال شديد دار في شوارع بغداد شكلت أول حكومة بعثية، حيث ظلت حكومات الحزب تحكم في العراق حتى الاحتلال الأمريكي واسقاط نظام "صدام حسين" سنة 2003[1].

مبادئ الحزب الأساسية

1- وحدة الأمة العربية وحريتها

- الوطن العربي وحدة سياسية، اقتصادية لا تتجزأ.
- الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها هي زائفة.
- الوطن العربي للعرب فقط.

2- شخصية الأمة العربية

-حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة.
- قيمة المواطنين تقدر بعد منحهم فرصا متكافئة.

3- رسالة الأمة العربية

- الاستعمار هو عمل إجرامي يكافحه العرب بكل الوسائل.
- الانسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمته وحضارته[2].

---

[1] سعيد بن ناصر الغامدي، **حزب البعث تاريخه وعقائده**، [د .ب. ن]: دار المجتمع للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 25، 26.

[2] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص 154.

الفصل الثالث:الانتماءات الطائفية للأحزاب السياسية في لبنان

الفصل الثالث: الانتماءات الطائفية للأحزاب السياسية في لبنان

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في لبنان

من خلال المبحث سنعطي لمحة عن جغرافية لبنان من مساحة وحدود وغيرها والمبحث سيكون حول طبيعة النظام السياسي في إطار الدستور والمؤسسات الدستورية.

تقع لبنان في شمال غرب آسيا بمساحة 10452 كم^2، بين دائرتي عرض 33°–20 د/34° – 38 د شمال خط الاستواء و35° – 16 د/36° – 37 د خط غرينيتش شرقا. يبلغ طول الحدود البرية إلى 454 كم^2 إذ تحدها سوريا 375 كلم شمالا واسرائيل 79 كلم^2 شرقا، ولبنان بلد جبلي يمتد على مسافة 60 كلم بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط من الشمال إلى الجنوب وتغطي الغابات والأدغال المتوسطية ما يقارب 8% من المساحة[1].

المطلب الأول: الاطار الدستوري

يعتمد لبنان في نظامه إلى وثيقتين أساسيتين واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة اضافة إلى بعض القواعد المتعارف عليها في لبنان.

الوثيقة الأولى: تتمثل في الدستور الذي أنشأ عام 1926 المعدل والذي وُضع زمن الانتداب الفرنسي.

الوثيقة الثانية: تتمثل في ميثاق عام 1923.

الوثيقة الثالثة: هي القواعد التي ترسخت واستقرت من خلال الممارسة العملية.

أولا: دستور عام 1926

قام بوضعه المفوض السامي الفرنسي "الجنرال ساراي" وقدمه كمشروع دستور إلى الحكومة الفرنسية، لكنها رأت أن يتم التصويت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني وبعدها تمت الموفقة عليه من طرف المجلس في 19 ماي 1926[2].

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الإعلام اللبناني، متحصل عليه من:

http://www.ministryinfo.gov.lb/sub/lebanon

[2] خيرات البيضاوي، "**الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية**"، مجلة شؤون الفلسطينية، العدد 59، بيروت: مركز الإيمان، سبتمبر 1976، ص 112.

وقد جاء هذا الدستور مطابقا لدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1875م والذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية[1] ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور، الفصل بين السلطات، إلا أنه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة، حرية الاعتقاد مطلقة وعلى الدولة تأديتها، الإحلال لله تعالى، كما تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضا للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.[2]

وما يلفت الانتباه أن هذا الدستور لازال يُعمل به بالرغم مما أدخل عليه من تعديلات فإنه لم يعد يتلاءم مع التغييرات والتطورات التي أصابت المجتمع اللبناني، ويعتبر ذلك الدستور من بين أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع العديد من الأزمات في الحياة السياسة اللبنانية خاصة الحروب الأهلية. لم يحدد هذا الدستور مذهب رئيس الجمهورية أو ديانته، تجسدت السلطة التشريعية منه، ببرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، يتألف مجلس النواب من 40 نائبا ويتألف مجلس الشيوخ من 16 عضوا، وحرص هذا الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في كلا المجلسين، على النحو التالي الموازنة 5، السنة 3، الشيعة 3، الروم الارثوذوكس2، الروم الكاثوليك1، الدروز1 والأقليات1[3].

وارتبطت السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية، على أن يتم انتخابه من قبل المجلسين معا في اجتماع مشترك. وتم تعديل الدستور 3 مرات، الأولى عام 1927، تم من خلالها إلغاء مجلس الشيوخ والثانية عام1939، تم تمديد ولاية الرئيس من 3 سنوات إلى 6 سنوات والثالثة 1943 وهي مرحلة الاستقلال[4].

ثانيا: ميثاق عام 1943

---

[1] خيرات البيضاوي، مرجع سابق، ص 113.

[2] عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، **النظام السياسي العربي المعاصر**، ج 2، بنغازي: جامعة قار يونس، 1988، ص 155.

[3] ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1981، ص 143.

[4] بدر الدين عباس الخصوص، **القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر**، بيروت: دون دار نشر، 1978، ص 2.

تم وضع الميثاق الوطني بعد الاستقلال كمحاولة لوضع الأسس التي تسمح لجميع الطوائف بالعيش معا. لذلك اعتبر الميثاق عهدا بين جميع اللبنانيين على أن يكون لبنان فوق كل الخلافات وأن يحرص الجميع على استقلاله وسيادته ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وضع هذا الميثاق هو ذلك الانقسام الموجود داخل المجتمع اللبناني. فهناك اتجاهين، الأول مسيحي ينادي ويطالب أن يكان لينان وطنا مسيحيا يرتبط بفرنسا، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الطرفين خاصة الثقافة الروحية والحضارة الغربية، الأمر الذي يستوجب من وجهة نظر هذا الطرف المسيحي هو أن يستمر ارتباط لبنان بفرنسا. أما الاتجاه الثاني الإسلامي، يطالب أن يكون لبنان جزءا لا يتجزأ من سوريا باعتباره بلدا عربيا لذلك تطلع هذا الفريق إلى الوحدة العربية، إلا أن المسيحيين رأوا أن ذلك يمس بأوضاعهم فلبنان هو الوحيد الذي لا يشعرون فيه بأنهم أقلية.[1]

والتقى كلا الطرفين في تشكيل الميثاق الوطني المرتكز على ثلاث مبادئ:

1- استقلال لبنان وتخلي المسيحيين على الرغبة في الحماية الفرنسية، مقابل أن يتخلى المسلمين عن فكرة ضم لبنان إلى سوريا أو الدخول في أية وحدة عربية أكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى، وتكون علاقة لبنان مع كافة الدول على أساس الصداقة دون أن تلتزم مع أية دولة بأية ارتباطات.

2- لبنان ذو وجه عربي، أي أن يقتصر اقتراب المسيحيين بالعروبة بالاعتراف أن لبنان عربي وأن يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس احترام استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية دون أخرى كما أنه لا يسير مع أي دولة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته.

3- التوزيع الطائفي للوظائف: أي أن يجري تقاسم الوظائف على أساس التوزيع الطائفي العادل، أي حسب أهمية وحجم كل طائفة، لذلك اتفق على أن يتم توزيع مقاعد مجلس

6- 5، وهي نسبة المسيحيين إلى المسلمين أما في ما يتعلق بالوظائف الفنية فتعطي الأولوية فيها للكفاءات الشخصية بدون اعتبارات طائفية، أو عملا بهذا المبدأ وزعت الرئاسات الثلاث

[1] حمدي الطاهر، **سياسة لبنان في الحكم**، القاهرة: المطبعة العالمية، 1979، ص 15.

كما يلي: رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، رئاسة مجلس الوزراء للسنة[1].

إلا أن هذا الأمر أجري عليه تعديل آخر من خلال اتفاق الطائف عام 1989 بحيث أصبح كل شيء بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين وألغي نظام 6 –5[2].

جاء هذا الميثاق الوطني تعبيرا واضحا عن حالة الانقسام الموجودة في المجتمع اللبناني، كما أنه جاء تعبيرًا عن الطائفية اللبنانية ومدى تأثيرها على النظام السياسي اللبناني،فالميثاق ينص صراحة على المحاصصة بين طوائف لبنان، وذلك من خلال تقسيمه البرلماني 6 – 5، وتوزيع مناصب السيادة في الدولة كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب بين الطوائف الرئيسية في لبنان، وهو الأمر الذي شكل قمة الطائفية وتأثيرها على النظام السياسي اللبناني.

وبالرغم من الاتفاق على هذا الميثاق بعد الاستقلال، إلا أنه لم يحل المشاكل الطائفية اللبنانية حاله كحال دستور 1926 فهو لم يعد يتلاءم مع المتغيرات السياسية الاجتماعية والديمغرافية النى شهدها لبنان خلال السنوات اللاحقة وأصبح من الضروري على الطوائف اللبنانية البحث عن صيغ جديدة تتلاءم وتنسجم مع تلك المتغيرات التي فرضت نفسها بالدعم من تمسك الطوائف بالميثاق.

ثالثا: القواعد العرفية

هي مجموعة من القواعد التي جرى العمل بها منذ الاستقلال في إطار الالتزام بالميثاق الوطني فبالإضافة إلى الكيفية التي يعمل بها في الرئاسات الثلاث، جرى العرف أيضا على توزيع بعض الوظائف الأخرى الهامة بشكل معين، كرئاسة الجيش ومديرية الأمن العام ورئاسة مجلس الشورى ورئاسة الجمارك ورئاسة مجلس القضاء الأعلى ومديرية الخارجية مديرية الأحوال الشخصية وحاكمية المصرف المركزي ووظائف أخرى حتى أن شغل بعض الوظائف الفنية أصبح عرفيا حكرا على الطوائف المسيحية بالرغم ما نص عليه الميثاق على أن تكون الوظائف الفنية على أساس الكفاءة. [3]

---

[1] مسعودظاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصياغة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1998، ص 247.

[2] اتفاق الطائف (نفي وثيقة الاتفاق الوطني اللبناني) 1989، الطائف، المملكة العربية السعودية.

[3] محمد خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1972، ص 400.

المطلب الثاني: المؤسسات الدستورية

دولة لبنان الكبير هي من الأنظمة الجمهورية ويعتمد على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أولا: السلطة التشريعية (البرلمان)

يتكون البرلمان اللبناني من مجلس واحد ويحدد قانون الانتخاب عدد أعضائه، ولذلك يلاحظ اختلاف أعداد أعضائه من فصل تشريعي لآخر وذلك من عام1929 إلى عام 1960 حيث استقر عدد الأعضاء بـ 99 عضو.

ويتم توزيع المقاعد على الطوائف على النحو التالي: الموارنة 30 مقعدا، وللسنة 20 مقعدا، وللشيعة 19 مقعدا، والدروز 16 مقعد، والروم الأرثوذوكس 11 مقعد، والروم الكاثوليك 6 مقاعد، والأرمن الأرثوذوكس 4 مقاعد، والأرمن الكاثوليك مقعد واحد،والبروتستانت مقعد واحد، وللأقليات مقعد واحد. وينتخب المرشحين بالقائمة مباشرة وبالاقتراع العام والسري، وفقا للقانون الصادر في 26 أفريل 1960[1].

ومن الطبيعي أن تتم العملية الانتخابية بحسب عدد المقاعد عن كل دائرة لكن في لبنان يختلف الأمر وفقا لعدة عوامل منها :

1- الطائفية: بحيث يتم توزيع المقاعد على الطوائف حسب نسبة كل منها في الدائرة الانتخابية ويراعي عند تحديدها التوزيع الطائفي.

2- الاقطاع: حيث يبرز تأثير العشائرية ضمن إقطاع عقاري، إلى إقطاع رأسمالي، إلى إقطاع سياسي.

3- التأثر الخارجي: تتأثر الانتخابات في لبنان بالتيارات الخارجية سواء عربية أو أجنبية وذلك بحكم ارتباط بعض القوى اللبنانية ببعض الدول. فالطائفة الشيعية تتأثر بإيران والسنية تتأثر بسوريا والمملكة السعودية ومصر، والمسيحية تأثر بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأخرى بالمعسكر الشيوعي، وفقا لهذا يتم تغليب الطائفية على المصالح الوطنية والقومية[2].

---

[1] محمد خليل، مرجع سابق، ص 444.

[2] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص ص 203، 204.

اختصاصات المجلس

1- التشريع وإصدار القوانين.

2- انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية 2/3 ثلثي أعضاء مجلس النواب بالاقتراع السري.

3- الرقابة على الحكومة ومتابعة أعمالها

4- ممارسة بعض المهام القضائية، حيث ينص الدستور على تشكيل مجلس أعلى من سبعة أعضاء للنظر في الجرائم المتعلقة برئيس الجمهورية، أو الوزراء ويحدد أيضا اختصاصات الجهات القضائية وله حق العفو العام فيها يتعلق ببعض الجرائم.[1]

ثانيا: السلطة التنفيذية

تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

1- رئيس الجمهورية

هو رئي السلطة التنفيذية ويباشر مهامه عقب إعلان مجلس النواب فوزه في انتخابات سرية وبحصوله على أصوات أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى وعلى الأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليها، يستمر في شغل منصبه لمدة 6 سنوات، ويشارك رئيس الجمهورية في عملية اقتراع القوانين ويحق له الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النواب.

الاختصاصات التنفيذية لرئيس الجمهورية

- تعيين رئيس الوزراء، والوزراء، واقالتهم حسب المادة 53 من الدستور.
- تعيين الموظفين وعزلهم حسب المادة 53 من الدستور.
- تولي رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ثم يقوم باطلاع المجلس النيابي عليها بعد ابرامها حسب المادة 52 من الدستور.
- حق إصدار اللوائح والأنظمة الإدارية والمراسيم العامة التي يدير من خلالها شؤون الدولة.
- تنفيذ مشروعات القوانين المستعجلة.
- اقتراح إعلان الحرب وعقد السلم بين لبنان والدول الأخرى.

- ترأس الحفلات الرسمية حسب المادة 53[1].

[1] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص 195.

2- جلس الوزراء

يتألف من: رئيس ونائب الرئيس وعدد من الوزراء،يتم تعيينهم وفقا للدستور وتشترط فيمن يتولى الوزارة أن يكون لبنانيا متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية. يتم اختيار الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب، وقد يختارون من خارجه، أما بالنسبة للوضع الطائفي لمجلس الوزراء يكون سني ونائبه أرثوذكسي، وزير الخارجية كاثوليكي ووزير الدفاع درزي ووزير الأشغال ماروني[2]، ولكن بعد اتفاق زال العرف المتداول عليه.

ولرئيس الوزراء دورا هاما في العمل السياسي والإداري فهو يترأس المجلس الوزاري في كل الاجتماعات التي لا يشارك فيها رئيس الجمهورية، ويشرف على نشاطات الوزراء لضمان انسجامها مع السياسة العامة، ويقوم بدور الوسط بين الحكومة ومجلس النواب[3].

والطائفية تلعب دورا رئيسيا، فمجلس الوزراء يأتي نتاجا العملية الطائفية داخل لبنان فرئيسه يجب أن يكون سنيا والوزراء يجب أن يكونوا بتقسيم الطائفية ويجب أن تكون كل الطوائف في المجلس[4].

ثالثا: السلطة القضائية

حسب المادة 20 من الدستور اللبناني أن"السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحتفظ بموجبه للقضاء والمتقاضين بالضمانات اللازمة. وأما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون والقضاء مستقلون في اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم والتنفيذ باسم الشعب اللبناني"[5].

رابعا: العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

---

[1] محمد خليل، مرجع سابق، ص ص 443 – 448.

[2] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص 173.

[3] مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 282.

[4] عطا محمد صالح، فوزي أحمد تميم، مرجع سابق، ص 171.

[5] المادة 20 من الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار 1926 وتعديلاته.

ترتبط السلطتين التشريعية والتنفيذية في مبدأ فصل السلطات و التعاون فيما بينها.
فمجلس النواب هو الذي يمنح الثقة للحكومة بعد تشكيلها وتكون موافقة على البرنامج الحكومي بمثابة الموافقة النهائية على تشكيل الحكومة بمختلف صورها فهو يستطيع توجيه الاستفسارات والاستجوابات إلى أي وزير في مجال اختصاصه ونظام وزارته أو إلى الحكومة[1].

المبحث الثاني: الطائفية في لبنان

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة التمركز الجغرافي للطوائف في لبنان ومعرفة

[1] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص 177.

المراحل التي مر بها التطور للتيارات الطائفية، والدوافع الخارجية والاقليمية المحركة لهاته الطوائف.

المطلب الأول: التوزيع الجيوسياسي للطوائف في لبنان

توالت اتفاقيات التقسيمات على الوطن العربي ككل، حيث قسم المشرق العربي وفقا لتطبيق اتفاقية "سايكس بيكو" 1916 التي قسمت المشرق العربي إلى دول تترأسها انجلترا وأخرى لفرنسا وبعدها جاءت وثيقة "لويس بيرنارد" التي فككت الوحدة العربية إلى كونتونات صغيرة وذلك بعد أن وافق عليها الكونجرس الامريكي عام 1983. حيث كان لبنان إحدى الدول المفككة إلى: دولة سنية، دولة مارونية، دولة سهل البقاع العلوية، دويلة بيروت العاصمة، دولة فلسطين حول صيدا وحتى نهر الليطاني منظمة التحرير الفلسطينية، دولة حزب الكتائب في الجنوب، ودولة درزية في الجولان.[1]

كل الطوائف في لبنان سواء المسلمة أو المسيحية أخذت حيزها الجغرافي من الأراضي اللبنانية :

أولا: الطوائف الإسلامية

وهي 7 طوائف إسلامية: السنة، الشيعة، الدروز، العلويون، الإسماعيليون، الشركس، وأكبرها السنة، الشيعة، الدروز، تتمركز كالتالي:

- **السنة:** هي أكبر الطوائف الإسلامية، فهي تشكل 50% من الطوائف الإسلامية وأبناؤها يؤمنون بالقرآن ويتبعون مجموعة الأعمال والأحاديث النبوية، تتمركز هاته الطائفة في الشمال والوسط وأكثرها في طرابلس وبيروت وتتميز بأعلى مستوى ثقافي[2]، منها 20 نائب في المجلس ورئيس الوزراء، ومفتى الديار اللبنانية[3].

---

[1] أنظر مخطط برنارد لويس لتقسيم العالم الإسلامي، **ثورات وحقائق سرية**، 16 ماي 2011، متحصل عليه من: http://www.revfactsblogspot/2011/05/bloog.post3886

[2] أنظر جواد بولس، **تاريخ لبنان**، تر: جورج جاج، بيروت: دار النهار، 1972، ص 262.

[3] أنظر عطا محمد، فوزي أحمد تميم، مرجع سابق، ص 135.

– **الشيعة:** ظهرت في ظل الدولة الفاطمية في لبنان (929–1075) هي ثاني أكبر الطوائف الإسلامية تتمركز في الجنوب اللبناني، وبعلبك وجبل الساحل ومستواهم الثقافي أقل من السنة، يمثلها 19 نائبا في مجلس النواب، ورئيس مجلس النواب.

– **الدروز:** ظهرت هاته الطائفة في لبنان في القرن الحادي عشر في البدايات استقروا في وادي اليتم وأسفل جبل حرمون، لكن زاد انتشارها في ظل الدولة الفاطمية واستقروا في منطقة الشوف والمتن[1]، لديهم 6 نواب في مجلس النواب ووزيرين في الحكومة.

ثانيا: الطوائف المسيحية

وهي 8 طوائف :الموارنة، الروم الارثوذكس، الروم الكاثوليك، البروتستانت، أرمن أرثوذكس، أرمن كاثوليك، استورين كلدان، سريان، وسنركز على أكبرهم.

– **الموارنة:** هي أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، ظهرت في القرن 5 ميلادي، استقرت بجبل لبنان بعد رحيلها من حماة، هي أكثر الطوائف ذات مستوى ثقافي عال جدا وذلك لحمايتها ورعايتها من طرف فرنسا، فيمثلها في الدولة رئيس الجمهورية و30 نائبا في البرلمان وعدد كبير من الوزراء[2].

تطرح دائما لجعل لبنان مسيحيا وتعتبر نفسها صاحبة الدور الرئيسي في نشأة دولة لبنان الحديث.

– **الروم الارثوذكس:** نشأة في القرن التاسع واستقرت في المناطق الساحلية وتركزت في منطقة الكورة والمدن الكبيرة[3]، وهي كانت تحت رعاية روسيا القيصرية، لديها 11 مقعد في مجلس النواب وبعض المناصب الوزارية.[4]

– **الروم الكاثوليك:** تشترك في نفس النشأة مع الروم الارثوذكس فهي جزءا منها وانشقت عنها في القرن 18، وتتمركز في منطقة زحلة وهي من أغنى الطوائف لديها 6 مقاعد في مجلس النواب ومقعد في مجلس الوزراء[5].

---

[1] أنظر جواد بولس، مرجع سابق، ص ص 265 – 269.

[2] أنظر حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص ص 23 – 34.

[3] نفس المرجع، ص 24.

[4] أنظرعطا محمد صالح، فوزي أحمد تميم، مرجع سابق، ص 135.

[5] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص 254.

المطلب الثاني: التاريخي للتيارات الطائفية في لبنان

مر الزمان بالعديد من المراحل التاريخية التي ساعدت في ترسيخ الطائفية وذلك من خلال العهد العثماني وفترة الانتداب الفرنسي وحتى بعد الاستقلال فهي أهم المحطات لتطور الطائفية وترسخت كمفهوم للثقافة السياسية اللبنانية.

أولا: في العهد العثماني (1517–1918)

بدأ لبنان ككيان سياسي بإمارة جبل لبنان التي تشكلت في أواخر القرن 19 كمنطقة ذات حكم محلي وضمن نطاق الدولة العثمانية وكانت تعتبر الإمارة ذو تأثير كبير على تكوين الدولة الحديثة في لبنان من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اذ ظلت النزاعات الحزبية والتحالفات الاقطاعية والسياسية أقوى من الطائفة[1]، وكانت إمارة جبل لبنان تغلب عليها الطائفة المسيحية كونها الأكثر عددا وأديرت الإمارة وفق نظام الاقطاع أو ما يطلق عليه كذلك الالتزام، حيث يلزم هذا النظام تحصيل الضرائب ويتكفل بجمعها مشايخ القبائل أو زعماء العشائر وذلك تحت إشراف الولاة العثمانيين، وتتمتع الأسر الحائزة على الاقطاع بالاستقلال الذاتي، في حين توفر للباب العالي جمع الضرائب وكذلك تزويد السلطنة بالمقاتلين وبحكم جبل لبنان نظام المِلَلْ الذي يقسم المجتمع إلى طبقات متفاوتة في مكانتها السياسية والاجتماعية والمهنية بين أبناء الإمارة، منها ولد نزاعات مهدت للصراع الطائفي بين أبناء الوطن الواحد ويقسم نظام المِلَلْ رعايا السلطنة على أساس الانتماء الديني إلى جماعتين، الجماعة العليا تتكون من المسلمين الدروز والسنة، والجماعات الدنيا تضم المسيحيين واليهود وأقلية شعبية غير معترف بها، وكان يسمح للمسيحيين واليهود ممارسة شعائرهم الدينية مع دفع الضريبة وهي الجزية وهاته الفئات تحرم من الوظائف الإدارية والعسكرية ويشتغلون في الفلاحة والحرف والتجارة[2].

وهذا التمايز الاجتماعي الطبقي هو ما سيلقى بتبعاته في تحويل النزاعات الاجتماعية إلى نزاعات طائفية خاصة بين الدروز والمسيحيين، وبالفعل ساهمت النزاعات بين الطوائف والتمهيد لوضع جديد بتغيير نظام الحكم "نظام الملل"، باتفاق بين الدولة العثمانية والدول

---

[1] عبد الرؤوف سو، "**لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقدمات العيش الطائفي وممارساته**"، حوليات جامعة القديس يوسف، العدد 9، 2007، ص 02.

[2] فوزي الطرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص ص 11، 12.

الكبرى، بريطانيا، فرنسا، بروسيا، والنمسا بنظام جديد هو نظام "نظام القائمقامية" حيث قسم جبل لبنان إلى وحدتين إداريتين إلى بيروت الشمالية والجنوبية، فأدار الجهة الشمالية والتي يقطنها المسيحيون، يحكمها ماروني وأسندت إلى الأمير حيدر اسماعيل، وتولى حكم الجهة الجنوبية حاكم درزي وأسندت إلى الأمير أحمد أرسلان وقد كانت الطائفتان موزعتان بطريقة نجم عنها وجود أقلية درزية بين المسيحين في الشمال وأكثرية من المسيحين بين الدروز في الجهة الجنوبية على الرغم من هاته الجهة والتواجد الدرزي فيها، أدى إلى اقتتال طائفي بين الدروز والموارنة بأحداث 1844، ثم بأحداث 1860 التي أدت إلى إلغاء نظام "القائم القائمقامية" بعدما بعثت الدول الكبرى لجنة تمثلها إلى عاصمة العثمانيين من أجل التحقيق في أسباب الحرب وتسليم مرتكبي الجرائم، وتوصلت اللجنة فيما بعد لاتفاق مع الدولة العثمانية على إنشاء نظام جديد سمي بنظام متصرفية جبل لبنان والذي حكم الجبل من 1861 إلى 1915 .

وإرضاء من العثمانيين إلى المسيحيين وللدول الكبرى وأصبح يتولى الحكم في جبل لبنان متصرف مسيحي برشحه الباب العالي وتوافق عليه الدول الكبرى ومن ثم يصدر السلطان إدارة سنية لتعيينه لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات ويكون تابعا للباب العالي مباشرة ويساعده في الحكم مجلس الإدارة من 12 عضو من كل الطوائف اللبنانية[1].

ثانيا: خلال الانتداب الفرنسي (1919– 1943)

عند ما جاء الفرنسيون إلى لبنان وسوريا مستعمرين تحت ظل الانتداب لم يكن يحصل أي تغيير في طبيعة العلاقة بين النظام والكيان، لكن حيث أعلنت دولة لبنان الكبير عام 1920 بضم الأراضي الساحلية والداخلية ذات الأغلبية المسلمة إلى جبل لبنان خلق العديد من المشاكل السياسية والوطنية ذلك أن النسب الطائفية تغيرت بعد التوسعة أدت إلى تبادل المواقف السياسية والوطنية للطوائف[2]. حتى ذلك التاريخ كانت نسبة المسلمين قد بلغت في جبل لبنان حوالي 20% من مجموع السكان ولم تشكل ديمغرافيةالمسلمين خطرا أو تهديدا للوجود المسيحي[3]. علما أن التوزيع السكاني سنة 1919 اعتمد وبشكل خاص مع المسيحيون

---

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

[2] علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي**، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص 69.

[3] عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص 3.

وعلى أعداد قليلة من الدروز وبعض الأقليات الطائفية، إضافة إلى 86 يهوديا و 67 من الأقليات.

توزيع الطوائف في لبنان سنة 1919:

الموارنة	242.308
الأرثوذكس	52.356
الكاثوليك	13.936
البروتستانت	2.815
الدروز	47.290
الشيعة	23.413
السنة	14.529

المصدر : علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص 69

واستنادا لإحصاء السكان سنة 1932 حقق المسيحيون تفوقا طفيفا على المسلمين 51.7%مقابل 48.3%ومع تزايد أعداد المسلمين في السنوات التالية بدأت تميل المصالح لغير المسيحيين وظهر توتر بين الطائفتين بعدما أججت الديمغرافيا الإسلامية مخاوف المسلمين فمن الناحية السياسية كان للديمغرافيا الطائفية بعد يتعلق بكسب كل طائفة في مغانم النظام السياسي، وتم إنشاء الجمهورية اللبنانية سنة 1926 من قبل الفرنسيون حيث كان أول رئيس لها "شارل دويلس" لمدة 3 سنوات وبعد وفاته عين المفوض السياسي "حبيب باشا السعد" ثم "إميل أده" سنة 1936. لكن الحاكم الفعلي كان المفوض الفرنسي[2]. وللحفاظ على مصالح الموارنة ووضعوا خطة من 4 بنود وافقت عليها سلطات الانتداب الفرنسي هي:

1/ الابقاء على النظام الطائفي في لبنان والدفاع عنه.

2/ الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم التمسك بالبلاد عن مصالحهم السياسية والاقتصادية.

3/ محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيحيين العرب الأرمن.

[2] عزيزة با يزيد، مكي حفيظة، "**الحركات الطائفية في العالم العربي دراسة حالة لبنان**"، مذكرة ماستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2014، 2015)، ص 40.

4/ إيجاد هوية لبنانية تقوم على ميراث ثقافي وتاريخي خاص قائم على التعددية.

وفي ظل أحداث 1932 التي أدت إلى رفض المسلمين للإحصاء السكاني الذي اعتبروه بأنه غير عادل وأنهم متساوون مع المسيحيين واتهموا سطات الانتداب والقوى المارونية بأنهم يعيقوا وصول المسلمين إلى منصب رئاسة الجمهورية، وقد أدت إلى تأسيس الطائفية في مناصب الدولة والاتفاق على الميثاق الوطني غير المدون على التوزيع التالي:

1/ رئاسة الجمهورية للمسيحيين.

2/ رئاسة الوزراء (الحكومة) للطائفة السنية.

3/ رئاسة المجلس النيابي للطائفة الشيعية[1].

ثالثا: بعد الاستقلال (1943-1989)

بعد الاستقلال عمل لبنان بالميثاق الوطني الصادر سنة 1943 والذي ينص على توزيع السلطات الرئاسية بين الطوائف الرئيسية وهي: الموارنة والسنة والشيعة.

لكن هذا التوزيع بقي شكليا وذلك بسبب هيمنة المسيحيين الموارنة على السلطة التنفيذية والتشريعية من خلال قاعدة الأكثرية، والتي تعطي 6 مقاعد للمسيحيين مقابل 5 للمسلمين وصدور قانون الانتخاب سنة 1960، أصبح على مستوى كل دائرة انتخابية يتم تحديد النواب على الشكل التالي: 30 للموارنة، 20 للسنة، 19 للشيعة، 11 للأرثوذكس، 6 للدروز، 4 للأرمن الأرثوذكس، 1 للأرمن الكاثوليك، 1 للأقليات، 1 للإنجليزيين مع تطبيق القاعدة العامة 6 إلى 5. وأصبحت هاته القاعدة تبتعد عن مبدأ العدالة والمساواة، كلما ازداد عدد النواب بازدياد عدد السكان إلى أن تم إلغاؤها مع اتفاق الطائف والذي أكد على ضرورة تجسيد ما نص عليه ميثاق 1943 من تقاسم الصلاحيات في السلطة السياسية بين الطوائف وإقرار مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي بغض النظر عن القلة أو الكثرة[2].

---

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

[2] نفس المرجع، ص ص 23، 24.

المطلب الثالث: الدوافع المحركة للطائفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة المؤثرات الخارجية الاقليمية والدولية في الحياة السياسية اللبنانية.

أولا: الدوافع الاقليمية

تظهر في مدى كثافة الحضور الاقليمي وهيمنته على لبنان وآليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية الأمر الذي ساهم في تعطيل الحياة السياسية وعرقلة ممارسات الديمقراطية، وتشويهها وإرباك الظاهرة الحزبية وتهميشها.

فتظهر التأثيرات الخارجية والاقليمية خصوصا التي تبدو متجانسة في العديد من المظاهر والمقاطعة في العديد من النقاط على الرغم من الاختلاف في الأبعاد والتوجه والمضمون غير أن هذه التأثيرات أبقت الانقسام المجتمعي أكثر توترا واشتدادا، الأمر الذي جعل الطائفية السياسية تأخذ اتجاهات عنيفة، وتستند في الكثير من المواقف إلى اثارة الغرائز وتحريكها. بدءًا من مناقشة اتفاق الطائف، مرورا بالانتخابات اللبنانية، وصولا إلى معارك التحديد[1].

ومن هنا تشكل علاقة الأحزاب اللبنانية بالخارج وبالجوار نوعا من الاستقواء بهذا بالخارج، بمواقف متعددة تأتي في أغلبها لخدمة أغراض خاصة، بل قد تُزَيَّنْ هذه العلاقة بشعارات براقة سرعان ما تذوب لتظهر الحقائق خلاف ذلك، هذا الأمر شوه مصداقية الأحزاب السياسية في لبنان، وعزز تبعيتها وجعلها تتسابق لتقديم ولاءات غير موضوعية على حساب المبادئ والأفكار التي تنادي بها، فاغتيال رئيس الحكومة "رفيق الحريري" هاته الحادثة ساد فيها اعتقاد واسع في لبنان بأن المخابرات السورية هي من نظمت عملية الاغتيال، لأنه كان يعارض وجود القوات السورية في لبنان، وأدت تعبئة الرأي العام السني والدرزي والمسيحي ضد سوريا تجلت في احتجاجات جماهرية سلمية في بيروت وبدعم امريكي، أطلقت عليها إدارة

[1] شوكت أشتي، **الأحزاب السياسية في لبنان، أفكار أولية لمرجعة التجربة**، بيروت: المركز اللبناني، 2006، ص 65.

"بوش" اسم: ثورة الأرز[1]، أدت إلى انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان، في حين أن الشيعة كانوا يؤيدون الارتباط مع سوريا ومواجهة اسرائيل.

فتمركز الشيعة على خط المواجهة مع اسرائيل جعلهم أصحاب سلوكات متطرفة، ونظام الحكم الطائفي في لبنان، يعترف للناس بانتماءاتهم الطائفية والمذهبية كما أن توطيد "الدولة اليهودية" في فلسطين، ومطامح اسرائيل التوسيعية في المنطقة وتدخلاتها، نتج عنها رهانات خاطئة أججت النزاعات "الاقلوية" والفئوية وأشعلت نار التعصب الطائفي[2].

ثانيا: الدوافع الدولية

شكلت الساحة اللبنانية مكانا مناسبا للصراعات الفكرية والمصلحية على الصعيدين العالمي والاقليمي، للتعبير والتدافع وساهمت في بروز قوى سياسية أخرى متعددة[3]، وذلك من خلال الاشارة إلى المساعي الفرنسية وتدخلها المباشر وغير المباشر في الشأن الداخلي اللبناني، وقد ظهر جليا في أزمة الرئاسة، حين عمل الفرنسيون على دفع اللبنانيين إلى الاتفاق على رئيس تسوية.

والتدخل الأجنبي في لبنان بدأ منذ عهد الأمراء المعنيين. حيث كان للأمير فخر الدين المعني الثاني (1572–1635) علاقات مع أمير توسكانا (إمارة ايطالية). تهدف إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية وإقامة إمارة بالغرب ولكن مشروعة فشل وتم اعدامه. ثم استمر هذا التدخل الأجنبي في العهد الشهابي مع الأمير بشير الثاني الشهابي الذي تحالف مع "محمد علي باشا" والي مصر، من أجل مواجهة السلطنة العثمانية، وبعد ذلك ظهر التدخل بشكل واضح عند صدور البروتوكول الخاص بنظام المتصرفية الصادر سنة 1860 والذي تمكنت

---

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 86.

[2] نفس المرجع، ص 86.

[3] صباح جاسم، "**النظام السياسي الطائفي في لبنان، سبب تعقيد الأزمات أم ضمان حقوق الأقليات**"، متحصل عليه من: http://www.annaba.org/annabanews/67

بموجبة كل من بريطانيا، فرنسا والنمسا وبروسيا من فرض إرادتها على الدولة العثمانية، وسلمت منذ تلك الفترة زمام البلد إلى المسيحيين[1].

وجعلت باقي المذاهب في موقف التبعية، واستمر هذا التدخل في عهد الاستعمار الفرنسي المعروف بالانتداب(1918-1943). فكان لفرنسا النفوذ والوصايا على لبنان وسورية، ولبريطانيا النفوذ على فلسطين وشرق الأردن والعراق حسب اتفاقية "سايكس بيكو".

هذا ما جعل التدخل الأجنبي في لبنان دائما يأتي عن طريق استغلال الطائفية وتنميتها وتوظيفها سياسيا، وكل طائفة تسعى لحماية وجودها بالاحتماء بإحدى البلدان الأجنبية مما جعل الساحة اللبنانية مادة قابلة للانفجار في أي لحظة[2].

واشتهر الكثير من السياسيين والقادة والمفكرين الموارنة بتأييدهم لمواقف الحركة الصهيونية في فلسطين المحتلة وتعاملهم المباشر مع اسرائيل ودعم قيام دولة يهودية في فلسطين، واستمرت العلاقة بين الموارنة واليهود عهود طويلة وتجلت بشكل عملي وعلني خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت سنة 1975.

وفي سياق آخر قوبلت محاولات إقرار عروبة لبنان كهوية أساسية صمن دستور 1943 برفض كبير من المسيحيين في لبنان وبدعم خارجي ولم يتم الاعتراف بهذا الانتماء إلا بعد اتفاق الطائف 1989، ومع ذلك لم تحسم حتى اليوم هوية لبنان العربية لدى الموارنة الذين يؤيدون تطرية حياد لبنان[3].

---

[1] نهى قرطاجي، "**طوائف لبنان...والمشي فوق الألغام**"، متحصل عليه من:?http://attareekh.com/new/doc/modules.php

[2] نفس المرجع.

[3] شوكت آشتي، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثالث: الأحزاب ذات الانتماءات التقليدية في لبنان

تعددت الأحزاب بالتعدد الطائفي داخل المجتمع اللبناني فهناك تقسيمات للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وذات المرجعية المسيحية وهناك تقسيم الأحزاب على أساس التيار: كتحالف 8 آذار، وتحالف 14 آذار وتشكل تحالف 8 آذار بعد اغتيال "رفيق الحريري" شكر سوريا على دفاعها عن الأراضي اللبنانية وفي مقدمتها "حزب الله" و"حركة أمل" و"تيار المردة" وكان ذلك في 8 آذار. وردًا عليها جاء تيار 14 آذار الرافض للوجود السوري في الأراضي اللبنانية. وسيكون تقسيمنا في هذا المبحث إلى أحزاب إسلامية وأخرى مسيحية وفقا للطوائف المتواجدة في لبنان.

المطلب الأول: الأحزاب الإسلامية

تنقسم الأحزاب الإسلامية بدورها إلى أحزاب سنية وشيعية ودرزية، والعلويين فالأحزاب السنية تتمثل في تيار المستقبل والجماعة الإسلامية، أما الشيعية فتتمثل في حزب الله وحركة أمل، وبالنسبة للدروز فتتمثل في الحرب التقدمي الاشتراكي والعلويين يمثلهم الحزب الديمقراطي.

أولا: تيار المستقبل

يعتبر تيار المستقبل من أهم التيارات السياسية في لبنان حيث نشأ في منتصف التسعينات مع مؤسسه "رفيق الحريري". وبعد اغتياله في فبراير 2005 تولى نجله "سعد الحريري" زعامة تيار المستقبل والذي تأسس رسميا في آب 2007 وأعلن عنه في 5 أبريل 2009.

من حيث المعتقد الايديولوجي يمثل تيار المستقبل توجه ليبرالي، حيث أعلن في برنامجه أنه يسعى لتأسيس دولة المواطنة وترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات العامة وضمان سيادة لبنان واستقلاليته[1].

---

[1] شقير شقيق، "**خريطة الفاعلين السنة في لبنان، التركيبة والتوجهات**"، 16 مارس 2015، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net/ar/reports

كما نجح تيار المستقبل في تشكيل 5 حكومات في لبنان ابتداءً من أول حكومة شكلها رفيق الحريري سنة 1992 وانتهاءً بخامس حكومة استقالت في أكتوبر 2004 كما تقرر حضور التيار بعد انتخابات 2009 وشكل الحكومة، وحقق فوزا في الانتخابات النيابية 2009، وتولى زعيمه "سعد الحريري" رئاسة الحكومة إلى غاية 2011 ولعب تيار المستقبل دورا كبيرا في تشكيل تحالف 14 آذار أثر ما يسمى بانتفاضة الأرض ضد الوجود السوري في لبنان، وهو يمثل الوجه السني في لبنان المتحالف مع نظام المملكة العربية السعودية. ويعتمد التيار في السياسة الداخلية على الشراكة مع جميع الأطراف وتقوم رؤيته السياسية في بناء الدولة على حصر السلاح في يد الدولة ونزع سلاح الميليشيات بما فيها حزب الله[1].

ثانيا: الجماعة الإسلامية

نشأت الجماعة واتسعت باسم الجماعة الاسلامية عام 1964 وكان مؤسسوها أعضاء بارزين في "جماعة عباد الرحمان" التي أسسها "محمد عمر الداعوق" في بيروت عام 1948 ردا على هزيمة المسلمين أمام اسرائيل في "حرب الانقاذ" ولكن الجماعة ظهرت في وقت كان فيه الاتجاه الناصري في لبنان قد بلغ قمته واكتسح الشارع المسم ويقود الجماعة "فيصل هولوي".

ترى الجماعة أن الإسلام هو منهج الحياة فهو يجمع إلى دقة التوجيه ودقة التشريع وإلى جلال العقيدة وجمال العبادة، وترى الجماعة أن العمل الإسلامي يجب أن يكون نتيجة الوعي الإسلامي وليس نتيجة العاطفة الإسلامية وحدها، وأنها تقوم على عمل تغييري "ثوري" وفق خطة تحدد أهدافه ووسائله كما تحدد بالضرورة مرحله وترى أن الركيزة الأساسية في البنية المركبة هي التربية والالتزام. وتدعوا الجماعة إلى حركة إسلامية واحدة لتدارك ما آلت إليه حركة الإخوان المسلمين من ضعف جراء المحن التي تعرضت لها منذ اغتيال مؤسسها الشيخ "حسن البنا"[2].

---

[1] شقير شفيق، مرجع سابق.

[2] مهدي جرادات، **الأحزاب السياسية في الوطن العربي**، الأردن: دار أسامة للنشر، 2000، ص ص 231 – 233.

وبرزت الجماعة كقوة مستقلة انتخابيا بعد أول انتخابات عقبت اتفاق الطائف في سنة 1992 وأصبحت بعد الانسحاب السوري من لبنان أكثر ارتباطا مع تيار المستقبل لضعف وجودها في السلطة واقتربت من حزب الله بعد اجتياحه لبيروت في أحداث ماي 2008[1].

مواقف الجماعة الإسلامية

– شاركت الجماعة عام 1956 في "الثورة اللبنانية" التي انطلقت في 9 أيار 1958 من مدينة طرابلس إثر مظاهرات ضد الارتماء في أحضان الغرب وضد مشروع ايزنهاور وضد التجديد لولاية رئيس الجمهورية "كميل شمعون".

– أيدت الجماعة الوحدة العربية بين سوريا ومصر.

– ساندت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي.

– أيدت ثورة العراق 1958 التي أطاحت بحكم "نوري السعيد".

– أيضا موقفها من القضية الفرنسية أنها قضية إسلامية والأرض لفلسطين[2].

ثالثا: حزب الله

يعتبرإحدى أهم القوى السياسية في لبنان، والتيار الشيعي الأبرز، وقد فرض نفسه بقوة على الساحة السياسية اللبنانية على مدى أكثر من 20 عاما وقد اكتسب شرعيته المحلية والاقليمية عن طريق المقاومة العسكرية للاحتلال الاسرائيلي، ظهر الحزب إلى الساحة السياسية سنة 1982 إلا أن فكره يرجع إلى انتصار الثورة الايرانية الذي كان للشيخ "حسين فضل الله" دور في تكوين هذا الفكرالشيعيفي الجنوب اللبناني، وكانت ظروف تشكيل الحزب غلب عليها طابع المقاومة لإسرائيل بعد اجتياحها للبنان وإجباره على الانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000 وتصدى له في حرب تموز 2006 وألحق في صفوفه خسائر كبيرة اعتبرت في اسرائيل اخفاقات خطيرة وتهديد للوجود الاسرائيلي كدولة[3].

---

[1] شقير شفيق، مرجع سابق.

[2] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص ص 234 – 236.

[3] **حزب الله**، المعرفة، 14 يونيو 2017، متحصل عليه من: http://www.marefa.org

ومن اهتمامات حزب الله هو تصدير الثورة الايرانية "ثورة ايران الإسلامية" باعتباره حالة متفرعة عنها، حيث اعتبر حزب الأمة بكاملها إطارا للحزب اذ لا يعتمد على عضوية معينة لأنه يعتبر بابه مفتوحا لكل الشيعة، وحتى لغيرهم من المسلمين اذا اختاروا العمل بمبادئ الحزب، من هنا اطلق عليه شعار "أمة حزب الله" ولم يدم هذا الشعار طويلا لأنه تحول إلى حزب سياسي عسكري، ذي هيئة تنظيمية معقدة.

من أبرز التغيرات التي شهدها حزب الله

- تحويل المكتب السياسي إلى مجلس سياسي.
- تجميع المؤسسات في هيئة جديدة أطلق عليها اسم "المجلس الجهادي".
- استبدال شورى التنفيذ بالمجلس التنفيذي من دون تغيرات حقيقية في مهامه وصلاحياته.
- استحداث هيئة جديدة خاصة بنواب الحزب وهي تقررت في ضوء الدخول إلى المجلس النيابي وسميت "بمجلس الكتلة النيابية" وهي متصلة بالمجلس السياسي[1].

رابعا: حركة أمل

كان ظهور حركة أمل بمثابة البروز السياسي للطائفة الشيعية في لبنان، حيث كان أغلب أبناء الطائفة المتعلمين منخرطين في اليسار اللبناني كما كانت تعاني من التفكك السياسي، إلا أن قدوم الامام موسى الصدر من ايران وحصوله على الجنسية اللبنانية في الستينيات وانشائه حركة المحرومين سنة 1973 وتبعه إعلان حركة أفواج المقاومة اللبنانية المسماة "اختصارا أمل"، والتي تعتبر هي وحركة "المحرومين" جزءا من كيان واحد.

ويعتبر موسى الصدر مرجعه الأول، وقد تولى تدريب كوادرها خبراء من حركة فتح الفلسطينية[2]، ويحتوي ميثاق حركة أمل على الأبعاد التالية:إن حركة أمل تنطلق من الإيمان بالله بمعناه الحقيقي لا بمفهومه التجريدي وتلتزم بالتراث الشيعي، تثني على الصيغة اللبنانية

[1] مهدي جرارات، مرجع سابق، ص ص 220 – 222.

[2] موقع وزارة الإعلام، مرجع سابق.

المركبة والتعددية المفتوحة، حيق أن التعدد اللبناني يشكل حسب تعبير الامام الصدر نوافذ حضارية على العالم لا حواجز بين اللبنانيين[1].

خامسا: الحزب التقدمي الاشتراكي

يتميز هذا الحزب بالجمع بين الطابع العقائدي والطابع الطائفي، كما أنه الحزب الوحيد في لبنان الذي يتبنى سياسة اشتراكية، يحاول تطبيقها في بعض المجالات. مؤسس الحزب ورئيسه "كمال جنبلاط" وهو من أسرة درزية عريقة، لها نفوذ قوي ورثه رئيس الحزب، وإن كان يؤمن بأن "هذه الزعامة لابد لها من الزوال" واستمد الحزب فلسفته من مبادئ دينية، ومبادئ "غاندي" وبعض مبادئ الاشتراكية الماركسية، وبعض الأعراف الطائفية وهو يهدف إلى بناء مجتمع على أساس ديمقراطي تسوده الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والسلم والحرية ويؤمن بحقوق الانسان، ويعمل على قيام نظام اجتماعي واقتصادي جديد على أساس مبدأ: "لكل امرئ قدر استحقاقه وخاصته".

وفي مجال العمل والانتاج، يطالب الحزب بتشريع قانون عادل للملكية ورأس المال والعمل بضرورة التنافس الحر، وحرية الاتجار واعتماد نظام مالي وضرائبي، يستند إلى مبدأ "التكليف حسب مقدرة المكلف، والانفاق حسب الحاجة"، وانشاء دار المحاسبة، وهيئة مستقلة للرقابة على الصرف، واخضاع الجهاز الحكومي كله لهيئة تفتيش دائمة[2].

سادسا: الحزب الديمقراطي اللبناني

هو حزب سياسي أسسه الزعيم الدرزي "طلال أرسلان"، انطلق الحزب في 1 يوليو 2001، يعد الحزب منافسا تقليديا للحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة "وليد جنبلاط" وينتمي أغلب منتسبيه إلى الطائفة الدرزية ويضم حوالي 15000 منتسب من مختلف الطوائف الموجودة في لبنان ومن أبرز رجال الحزب الديمقراطي اللبناني "صالح العريض"، الذي اغتيل في 10 سبتمبر 2008 وكان اليد اليمنى لرئيس الحزب والقيادي الأبرز في المكتب السياسي

---

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص 224.

[2] **الملفات الكاملة عن الأحزان في لبنان**، متحصل عليه من: http://www.yabeyrouth.com/7141

وله الفضل الأكبر في وئد الفتنة والصراع في أحداث أيار 2008 بين "حزب الله" و"الحزب التقدمي الاشتراكي"[1].

أهم مبادئ الحزب هي:

- لبنان بلد عربي ومستقل.
- لا ولاء والولاء للوطن.
- لبنان دولة ديمقراطية وعدالة اجتماعية ركيزتها احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق الفردية.
- التأكيد على الفصل التام بين السلطات وسيادة القانون.
- الالتزام بالنظام الاقتصادي الحر مع ضوابط تحمي المجتمع.
- لبنان دولة مؤسسات والدولة لا تختزل بالأشخاص.
- حماية البيئة وحماية المجتمع.
- استفادة لبنان من العولمة وتوظيفها في خدمة التنمية.
- الشباب مسؤولية ومستقبل[2].

سابعا: حزب البعث العربي الاشتراكي اللبناني

هو حزب سياسي ذو أغلبية علوية الموالي للقيادة القومية المرتبطة "بحزب البعث السوري" ترجع بدايته في لبنان إلى الخمسينات، وقد عقد أول مؤتمر له سنة 1956، كونت التنظيم شكله الحالي المجموعة التي بقيت موالية لشق "صلاح جديد" و"حافظ الأسد"، إثر الانقسام الذي حصل في الحزب في الستينات، وبعدها انقسم الحزب الذي كان حاكما في سوريا إلى شقين: شق يقوده "جديد" و"الأسد"، وآخر يقوده "ميشال عفلق" و"صلاح بيطار" أدى

[1] **الحزب الديمقراطي اللبناني**، موسوعة ويكيبيديا، متحصل عليه من: http://ar.m.wikipedia.org.wiki

[2] **الحزب الديمقراطي اللبناني**، متحصل عليه من:http://ldparty.org/leb/?page_id=3344

انقسام الحزب في سوريا إلى حدوث انقسام مماثل له في لبنان وانظم إلى القيادة القومية المرتبطة "بحزب البعث العراقي"[1].

المطلب الثاني: الأحزاب المسيحية

شكلت الأحزاب والتيارات المسيحية قطبا رئيسيا في لبنان وتملك نقل سياسي كبير ودليل ذلك هو اختيار رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية المسيحية التي تعتبر من أهم الطوائف اللبنانية، ومن هاته التيارات: حزب القوات اللبنانية، وحزب الكتائب، تيار المردة، التيار الوطني الحر، والحزب القومي السوري.

أولا: حزب القوات اللبنانية

حزب مسيحي ينادي بالحقوق المسيحية في لبنان، نشأ الحزب كقوة عسكرية كان لها خصومات مع بعض الجماعات والأحزاب الأخرى، تم الإعلان رسميا عن تأسيسها عام 1988 وتم حل الحزب في 23 مارس 1990، بعد خروجه على الملأ مدة 3 أعوام، وكان يقود الحزب "سمير جعجع".

يعتمد حزب القوات اللبنانية في نظامه السياسي إلى 3 قواعد هي:

1/ الديمقراطية التعددية

حيث أنها الحل الوحيد للدولة اللبنانية بسبب التعدد الطائفي فيها، وينبغي أن تتجسد من خلال العلاقة المباشرة بين الدولة والمواطن.

2/ الحرية

فهي ذات خصوصية ولها مستلزماتها ومحاربة النظام السياسي الدكتاتوري واللامساواة بين الناس.

3/ التنمية الشاملة

- تحقيق التنمية يتطلب شكلا للدولة مناسبا ذات نظام سياسي عادل ومستقر.
- التنمية الشاملة تتطلب تنشئة ذهنية جديدة.

[1] **حزب البعث العربي الاشتراكي**، متحصل عليه من:/http://ar.m.wikipedia.org/wiki

– التنمية تصيب القطاعات الاقتصادية والتربوية والإعلامية والثقافية والحقوقية والمؤسسة.

مبادئ الحزب

–نشوء الحياة المشتركة والمساواة والعدل والأمن في الدولة الواحدة.

–احترام الحق بحرية المعتقد.

–احترام حق المشاركة المتساوية في إدارة شؤون لبنان.

–الامتناع عن أي سياسية من شأنها أن يشكل مساسا بإحدى الطوائف.

– لبنان دولة ديمقراطية سيدة حرة مستقلة[1].

ثانيا: حزب الكتائب

نشأت الكتائب عام 1936 في عهد الانتداب الفرنسي، ولكن لم يعترف بها كمنظمة قانونية إلا في دستور 1943، عقب استقلال لبنان، وقد طبق عليها قانون 1943 بحل المنظمات شبه العسكرية ولكن هذا الوضع لم يدم سوى 3 أيام ضغط أعضاء المنظمة ونفوذهم القوي في مختلف الدوائر اللبنانية، ولم تتحول إلى حزب سياسي، إلا في مايو 1952، ويضم معظم أبناء الطائفة المارونية ولكنه لا يمنع انضمام الطوائف الأخرى وانضم إليه في بداياته العديد من المسلمين الشيعة وينتسب إليه عدد كبير من المغتربين في البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي إفريقيا[2].

المراحل التي مر بها الحزب

– **الأولى: (1936–1943)**: ارتكزت على مفهوم لبنان المستقل من منظور قومي ماروني "القومية المارونية".

– **الثانية: (1943–1958)**: حين خفت إلى حد الاتجاه الماروني لعوامل منها: استقلال لبنان ومشاركة الحزب في النضال وتعاونه مع أحزاب أخرى ومجموعات سياسية متعددة.

---

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص ص 246 – 248.

[2] **الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان**، مرجع سابق.

- **الثالثة: (بدأت عام 1958):** انطلقت من عدم النظر إلى لبنان بمنظار الماضي فقط واعتبار القومية اللبنانية بحد ذاتها اتجاها مستقبليا[1].

ثالثا: تيار المردة

تيار المردة حزب سياسي لبناني وميليشيا سابقة بقيادة "سليمان طوني فرنجية" موروث عن عائلته، ويعتبر قضاء "زغرتا الزاوية" معقله التقليدي ويشكل الموارنة أغلب أعضائه، أنشأت ميليشيا التنظيم سنة 1968 وكانت بقيادة "طوني فرنجية"، والتي كانت تعرف "بجيش التحرير الزغرتاوي" وخاض عدة معارك ضد ميليشيات "الحركة الوطنية اللبنانية" والفلسطينيين قرب طرابلس وبيروت وفي بداية الحرب الأهلية اللبنانية كانت جزء من "الجبهة اللبنانية" حتى انفصالها عنها سنة 1978[2].

أدت الخلافات معها إلى هجوم ميليشيا "القوات اللبنانية" اليد العسكرية للجبهة وبعد اتفاق الطائف سلمت أسلحتها وشغل "سليمان طوني فرنجية" المترأس للتيار منذ 1990 عدة مناصب وزارية لم يحصل التيار على أي مقعد في الانتخابات بعد اغتيال "رفيق الحريري" في يوليو 2005[3].

رابعا: التيار الوطني الحر

أنشأه الرئيس السابق "كميل شمعون" نهاية عام 1958، عقب انتهاء عهده حتيكون سندا له على استمرار نضاله السياسي واستطاع منذ عام 1960 الوصول إلى المجلس النيابي.

وتتلخص مبادئ الحزب في الحقل الداخلي في حرصه على استمرار نظام الحكم الديمقراطي وتعزيزه، كما أنه يناهض دعوات الطائفية والعنصرية والاقليمية والاقطاعية ويدين بالوحدة الوطنية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، ويعمل في مجالي الاجتماع والاقتصاد

---

[1] مهدي جرارات، مرجع سابق، ص 229.

[2] تيار المردة، متحصل عليه من:/http://www.marefa.org

[3] نفس المرجع.

على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية، ويؤيد السياسة اللبنانية التقليدية، ويشجع توظيف رؤوس الأموال المغتربة والعربية والأجنبية ومن أبرز زعمائه "كميل شمعون"[1].

أهدافه الوطنية

- استعادة السيادة والاستقلال والقرار الوطني الحر.
- ارساء نظام حكم ديمقراطي عادل وشفاف والفصل بين السلطات والتداول على السلطة.
- احترام حقوق الإنسان.
- بناء دولة الحق الملتزمة بواجبات الدولة الحديثة إزاء مواطنيها وإزاء المجتمع الدولي[2].

[1] **الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان**، مرجع سابق.

[2] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص ص 243، 244.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأحزاب السياسية اتضح لنا أنها تمثل إحدى أبرز الآليات التي تعكس بشكل أو بآخر نشاط المجتمع، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي للدولة، فهناك أنظمة منفتحة تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي وأخرى تمنع التعددية وتفضل الأنظمة المتعلقة بالحزب الواحد المسيطر الحاكم للدولة، فالأحزاب السياسية تأخذ شكل المجتمع ما إذا كان مجتمع طامح للديمقراطية أو مجتمع يحبذ الخضوع تحت راية الحزب الواحد فعلى سبيل المثال نجد المجتمعات والدول المختلطة بالعديد من الأعراق والأجناس والديانات والطوائف فذلك يحتم ويرغم أن تكون الأحزاب السياسية مندرجة من تلك الاختلافات فهي ستكون الوسيط الوحيد بين المجتمع والحكومة، والرابط بين الطائفة والنظام السياسي، حيث نجد هذا النوع من الأحزاب في تزايد كبير في جل الدول التي تتعدد فيها الطوائف بأنواعها فنجدها ليست بالمفهوم القديم كالأحزاب السياسية لكنها تعتبر من المفاهيم القديمة الحديثة فهي بتصورها ومفهومها العام تأخذ الطابع السلبي في الوصف، لأنها تعتبر مفرقة ومجزئة للمجتمع الواحد، ففي الدول العربية تنقسم إلى طوائف إسلامية ومسيحية وأخرى يهودية، فهاته الطوائف في حد ذاتها منقسمة إلى طوائف كالسنة والشيعة والعلوية والأرمن والأقباط وغيرهم من الطوائف.

فعلى الأحزاب أن تكون:

- محققة للتكامل القومي لبناء الأمة وعدم السماح للطوائف بالانفصال عن الدولة.
- عدم السماح بأن تكون وسيلة ضغط وسيطرة على المجتمع بغية خضوعه تحت راية النظام السياسي السائد.
- حماية الطوائف ومعتقداتها وحرية الانتماء الطائفي.

أما فيما يخص النظام السياسي الطائفي في لبنان، نجد أنه ظاهريا محقق للديمقراطية التوافقية وذلك بكثرة الطوائف السائدة وسط المجتمع اللبناني وتقسيم الأدوار السياسية بين كل الطوائف، فالحروب التي توالت على هذا النظام وعقد اتفاق الطائف الذي أنهاها وبين لكل طائفة حقها السياسي، إلا أننا نجد الطوائف لازالت تستنجد بالأطراف الخارجية الداعمة لها، فالطائفة الشعبية لازالت إلى اليوم تتلقى الدعم المالي والعسكري من إيران والطائفة السنية

وتتلقى الدعم من سوريا والمملكة العربية السعودية بينما الطائفة المسيحية التي تريد أن يكون لبنان بمبادئه أوربيا لازال يتلقى الدعم من فرنسا.

فنجد الطوائف اللبنانية لا تطمح إلى وحدة الدولة والاستقرار السياسي بل مؤيدة للانفصال عن الدولة والحكم الذاتي لهاته الطوائف.

يمكن أن نقول عن النظام السياسي اللبناني كونه متعدد الأطراف والأعراق أن النظام الفدرالي أي تمتع كل طائفة يحكمها الذاتي وفق دستور معين أو ميثاق لكل طائفة أن يكون الحل الأنسب لوقف كل الخلافات بين الأطراف اللبنانية هذا سيؤدي إلى تحقيق الديمقراطية والوصول إلى الاستقرار السياسي الذي يسعى لبنان إلى تحقيقه منذ حصوله على الاستقلال.

الملاحق

الملحق رقم – 1–

دستور الجمهورية اللبنانية الصادر في 23 أيار 1926 وتعديلاته

نص المادة 20

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

نص المادة 52 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/09 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/09/21)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإجرائها بالاتفاق مع رئيس الحكومة ولا تصبح مبرمة إلا من بعد موافقة مجلس الوزراء، وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

نص المادة 52 القديمة

مع الاحتفاظ بنص المادة الثالثة بصك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها ويطلع المجلسين عليها حينما تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة إلا بعد موافقة المجلس عليها.

نص المادة 52 قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/09/21

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة إلا بعد موافقة المجلس عليها.

نص المادة 53 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/01/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/09/21)

يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

يسمى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

يصدر مرسوم تسمية مجلس الوزراء منفردا.

يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة، ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

يصدر منفردًا المراسيم بقبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة.

يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

يمنح العفو الخاص بمرسوم أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

يعد من أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

نص المادة 53 القديمة

رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقيلهم ويعين عددا من الشيوخ عملا بالمادة الثانية والعشرين ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية.

المادة 53 كما تعدلت بقانون 1927/10/17

رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقبلهم ويعين عددًا من النواب عملا بالمادة 42 ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية.

المادة 53 قبل تعديلها بالقانون الدستوري في 1990/09/21

رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقبلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية.

الملحق رقم – 5 –

قائمة الأحزاب السياسية في لبنان من إعداد الطالبة

الرقم	اسم الحزب	اسم مؤسسه	سنة التأسيس
01	حزب الكتائب	بيار الجميل	1936
02	الحزب التقدمي الاشتراكي	كمال جنبلاط	1949
03	حزب البعث الاشتراكي اللبناني	ميشيل عفلق	1956
04	التيار الوطني الحر	كميل شمعون	1958
05	حزب الجماعة الإسلامية	جماعة عبد الرحمن	1964
06	تيار المردة	سليمان طوني فرنجية	1968
07	حركة أمل	موسى الصدر	1973
08	حزب الله	حسين فضل الله	1982
09	حزب القوات اللبنانية	سمير جعجع	1988
10	حزب تيار المستقبل	رفيق الحريري	منتصف التسعينات
11	الحزب الديمقراطي اللبناني	طلال أرسلان	2001

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر

1- القرآن الكريم.

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1979.

3- ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد 1، ج 9، بيروت: دار صادر، 1300 هـ.

4- مجد الدين الفيروز الأبادي، **قاموس المحيط**، ط 8، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- الوثائق الرسمية

1- وثيقة اتفاق الطائف (نفي وثيقة اتفاق الوطني اللبناني)، الطائف، المملكة العربية السعودية: 1989.

2- دستور الجمهورية اللبنانية الصادر في 23 أيار 1926 وتعديلاته.

- الكتب

1- أشتي شوكت، **الأحزاب السياسية في لبنان، أفكار أولية لمرجعية التجربة**، بيروت: المركز اللبناني، 2008.

2- الأسود الطاهر شعبان، **قضايا الأقليات بين العزل والادماج**، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

3-البدراوي حسن، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، القاهرة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

4- الحسني عبد الرزاق، **تاريخ العراق السياسي المعاصر**، ج 3، بيروت: دار الرافدين، [د .س. ن].

5-أحمد سليمان الحمداني القطحان، **الأساس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

6- الخطيب نعمان، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، [د. ب. ن]، جامعة مؤتة، 1994.

7- الداغر مجدي، **أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/09/11**، المنصورة: دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2006.

8-السامرائي سعيد، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، 1993

9-الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة، 1982.

10-الشكريعلي يوسف، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

11- الصفار موسى حسين، **الطائفية بين السياسة والدين**، [د.ب.ن]: المركز الثقافي العربي، 2009.

12-الطاهر حمدي، **سياسة لبنان في الحكم**، القاهرة: المطبعة العالمية، 1979.

13- الطرابلسي فوزي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

14-الطماوي سليمان، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي (دراسة مقارنة)**، الطبعة الخامسة، لبنان: دار الفكر العربي، 1986.

15- الغامدي بن ناصر سعيد، **حزب البعث تاريخه وعقائده**، [د. ب. ن]: دار المجتمع للنشر والتوزيع، 2011.

16-الغويل صالح سليمان، **ديمقراطية الأحزاب السياسية**، بنغازي: جامعة قاريونس، 2003.

17-الفهداوي خليفة فهمي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

18- المصري مصطفى الصباح، **النظام الحزبي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.

19-المنوفي كمال، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.

20- بولس جواد، **تاريخ لبنان**، تر: جورج جاج، بيروت: دار النهار، 1972.

21- جار روبرت تايدر، **أقليات في خطر**، تر: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.

22-جرادات مهدي، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، الأردن: دار أسامة للنشر، 2006.

23- حداد يوسف مهنا، **الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2007.

24- حرب الغزالي أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1987.

25- خليل محمد، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1972.

26-زغدود علي، **الأحزاب السياسية في الدولة العربية**، [د.ب.ن]، متيجة للطباعة، [د.س.ن].

27-سعد علي إسماعيل، حسن محمد حسن، **النظريات والمذاهب والنظم (دراسات في العلوم السياسية)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.

28-شريط الأمين، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

29- صالح محمد عطا، فوزي أحمد تيم، **النظام السياسي العربي المعاصر**، ج 2، بنغازي: جامعة قاريونس، 1988.

30- ظاهر مسعود، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصياغة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1998.

31-عباس بدر الدين الخصوص، **القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر**، بيروت: دون دار نشر، 1978.

32-عبد الحميد حسن، أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط "دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

33-حافظ عثمان، **الإسلام والصراعات الدينية**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.ن].

34- غليون برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الطبعة الثالثة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

35- فتوني عبد علي، **تاريخ لبنان الطائفي**، بيروت: دار الفارابي، 2013.

36- قربان ملحم، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1981.

37- محمد عبد الجواد مصطفى، الأح**زاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003.

38- مشري عبد القادر، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.

39-مقلد صبري إسماعيل، الع**لاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985.

40- يونس أباهي أبي محمد، **التقييد القانوني لحرية الصحافة، دراسة مقارنة**، [د .ب. ن]: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996.

- دراسات غير منشورة

1- أمين البار، "**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر 1997-2007**"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2010-2011).

2- بشار زكي الخصاونة، "**الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2001).

3- حسان بن نوي، "**تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط – حالة لبنان**"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، 2010/2009).

4- حليمة بوزناد ودلال أحسن، "**تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أكراد سوريا نموذجا**"، مذكرة ماجستير، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2015-2016).

5- خالد توازي، "**الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005-2006).

6- خالد مزابية، "**الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي – حالة لبنان**"، مذكرة ماجستير، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تصنيفات سياسية وإدارية، 2013).

7- رابح مرابط، "**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول – حالة نيجيريا الحرب الأهلية**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990).

8- عزيزة بايزيد ومكي حفيظة، "**الحركات الطائفية في العالم العربي دراسة حالة لبنان**"، مذكرة ماستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2014، 2015).

9- لبنى حشوف، "**الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية**"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون دستوري، 2014/2013).

10- ورقلة أريام، عياش ابتسام، **تمويل الأحزاب السياسية** ، مذكرة ماستر، (جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإرادية، تخصص قانون عام، 2015-2016).

- مجلات وملتقيات

1- عبد القادر عبد العالي، "**الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**"، الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، 16 – 17 ديسمبر 2008.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطائفية خطر يحدق بالثورات العربية للديمقراطية، (ندوة علمية بعنوان **الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها)**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 28 جانفي 2012.

3- أحمد عباس عبد البديع، "**الأقليةالقوميةوأزمةالسلامالعالمي**"،السياسةالدولية،مركزالدراسات السياسية،مصر، العدد 144، أكتوبر 1993.

4-نغم محمد صالح، "**التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43.

5-المجالي ركان، "**محددات التنمية السياسية ومعوقاتها في الوطن العربي**"، جريدة الرياض، العدد 13587.

6-خيرات البيضاوي، "**الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية**"، مجلة شؤون الفلسطينية، العدد 59، بيروت: مركز الإيمان، سبتمبر 1976.

7-عبد الرؤوف سنو، "**لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقدمات العيش الطائفي وممارساته**"، حوليات جامعة القديس يوسف، العدد 9، 2007.

8-محمد نبيل الشيمي، "**الأحزاب السياسية وواقعها في العالم العربي**"، الحوار المتمدن، 2010/02/22، متحصل عليه من:

www.ahewar.org

9- محمد رضا، "مصادر تمويل الأحزاب"، مجلة اليوم السابع، 17 أبريل 2015، متحصل عليه من: http://www.m.youm7.com

- مواقع الإنترنت

1- ناجي طاهر، "**يوميات قارئ**"، متحصل عليه من:
http://www.pulpitalwatanvoice.com

2- هيثم حنظل شريف،"**الصحافةالحزبيةفيالعراق**"،المرجعالإلكترونيللمعلومات، 2015/10/22 متحصلعليهمن: http://www.almerja.net

3- سيدي أحمد بن أحمد سالم، "الأحزاب السياسية في اليمن"، 2004/10/03، متحصل عليه من: www.aljazeera.net/speciafiles/pages/84b5fcaf

4- أمين شحاتة، "الأحزاب والتيارات السياسية الكردية"، 2006/05/23، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d761795

5- أكرم سالم،"**نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية**"، متحصل عليه من:
http://www.alhewar.org/debal/showart

6- حكمت منصور، "الأحزاب السياسية والصراع الطبقي"، متحصل عليه من: http://www.socialismnow.org/htmmansaure.comunism

7- هشام زغاشو،"**الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية**"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، متحصل عليه من:www.diae.net>wp-content

8- صباح جاسم، "**النظام السياسي الطائفي في لبنان، سبب تعقيد الأزمات أم ضمان حقوق الأقليات**"، متحصل عليه من:http://www.annaba.org/annabanews/67

9- نهى قرطاجي، "**طوائف لبنان...والمشي فوق الألغام**"، متحصل عليه من:
http://attareekh.com/new/doc/modules.php?

10- شقير شفيق، "**خريطة الفاعلين السنة في لبنان، التركيبة والتوجهات**"، 16 مارس 2015، متحصل عليه من:http://studies.aljazeera.net/ar/reports

11-مخطط برنارد لويس لتقسيم العالم الإسلامي، **ثورات وحقائق سرية**، 16 ماي 2011، متحصل عليه من:http://www.revfactsblogspot/2011/05/bloog.post3886

12-الموقع الرسمي لوزارة الإعلام اللبناني، متحصل عليه من:
http://www.ministryinfo.gov.lb/sub/lebanon

13-الحزب الإسلامي العراقي، "**حركات وأحزاب**"، 2015/03/25، ويحصل عليه من: www.aljazeera.net

14- الحزب الاشتراكي اليمني،متحصل عليه من: http://www.wikiward.com

15- الأحزاب السياسية في اليمن،متحصل عليه من:/http://www.marefa.ovg

16- حزب التجمع اليمني للإصلاح،متحصل عليه من: http://www.marefa.org

17- حزب البعث الاشتراكي، متحصل عليه من: http://ar.m.wikipedia.org.wiki

18- تيار المردة،متحصل عليه من:/http://www.marefa.org

29- الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، متحصل عليه من:
http://www.yabeyouth.com/7141

20- الحزب الديمقراطي اللبناني، متحصل عليه من: http://ar.m.wikipedia.org.wiki

21- الحزب الديمقراطي اللبناني المبادئ، متحصل عليه من: http://ldparty.org/leb/?page-id=3344.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	08
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية	08
المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية	08
الفرع الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية	08
1- تعريف الأحزاب السياسية	08
أ- التعريف اللغوي	08
ب- التعريف الاصطلاحي	09
2- نشأة الأحزاب السياسية	11
أولا:في الدولة المتقدمة	11
ثانيا:في الدول المتخلفة	15
الفرع الثاني: وظائف وأهداف الأحزاب السياسية	17
1- وظائف الأحزاب السياسية	17
2- أهداف الأحزاب السياسية	19
الفرع الثالث: وسائل الأحزاب السياسية	20
أولا:الوسائل السياسية	20
ثانيا:وسائل الاتصال	22
ثالثا:وسائل مادية	22
رابعا:الوسائل الاقتصادية	22
خامسا:الوسائل الاجتماعية	22
سادسا:الوسائل القهرية	23
سابعا:الوسائل العسكرية	23

ثامنا:الوسائل الدينية	23
الفرع الرابع: تصنيف الأحزاب السياسية	23
أولا: من حيث الإيديولوجية والأهداف السياسية	23
ثانيا: من حيث الوظائف والمكانة	23
ثالثا: من حيث الولاء	24
رابعا: من حيث نطاقها الجغرافي	24
المطلب الثاني: مفهوم الانتماءات التقليدية	25
الفرع الأول: تعريف ونشأة الانتماءات التقليدية والمفاهيم ذات الصلة بها	25
أولا:تعريف الانتماء التقليدي	25
ثانيا: نشأة الانتماءات التقليدية	26
الفرع الثاني: أهداف الانتماءات التقليدية	29
الفرع الثالث: وسائل الانتماءات التقليدية	31
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية	32
المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للأحزاب السياسية	32
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للانتماءات التقليدية	36
الفصل الثاني: أثر الانتماءات التقليدية على تشكيل الأحزاب السياسية في الدول العربية	39
المبحث الأول: العوامل المحددة لمسألة الانتماءات التقليدية للأحزاب السياسية في الدول العربية	39
المطلب الأول: العامل التاريخي	39
المطلب الثاني: العامل البنيوي للانتماء التقليدي	40
المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية	41
المبحث الثاني: ميكانيزمات الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية	43
المطلب الأول: آليات الوسطية والمعارضة للحكومة	43
أولا: الحزب كوسط بين المواطنين والحكومة	43

ثانيا: الحزب كمعارض للحكومة	44
المطلب الثاني: الآليات الإعلامية	45
أولا: إجراءات إصدار الصحف	45
ثانيا: الرقابة على الصحف	45
المطلب الثالث: الآليات المالية	46
أولا:مصادر تمويل الأحزاب	46
ثانيا: الرقابة على مصادر تمويل الأحزاب	48
المبحث الثالث: نماذج الأحزاب السياسية ذات الانتماء التقليدي في الدول العربية	49
المطلب الأول: الأحزاب السياسية في جمهورية اليمن	49
أولا: مراحل الحياة الحزبية في اليمن	49
ثانيا:عوامل إنشاء الأحزاب	50
ثالثا: شروط تأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي	50
رابعا: تصنيف الأحزاب في اليمن	51
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في العراق	55
أولا: التعددية الحزبية في العراق	56
ثانيا: أسباب الاتجاه نحو التعددية في العراق	56
ثالثا: تصنيف الأحزاب السياسية في العراق	57
الفصل الثالث: الانتماءات الطائفية للأحزاب السياسية في لبنان	61
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في لبنان	61
المطلب الأول: الإطار الدستوري	61
أولا:دستور عام 1926	61
ثانيا:ميثاق عام 1943	63
ثالثا:القواعد العرفية	64
المطلب الثاني: المؤسسات الدستورية	65
أولا: السلطة التشريعية (البرلمان)	65
ثانيا:السلطة التنفيذية	66

ثالثا:السلطة القضائية	67
رابعا: العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	68
المبحث الثاني: الطائفية في لبنان	69
المطلب الأول: التوزيع الجيوسياسي للطوائف في لبنان	69
أولا:الطوائف الإسلامية	69
ثانيا: الطوائف المسيحية	70
المطلب الثاني: المراحل التاريخية للتيارات الطائفية في لبنان	71
أولا:في العهد العثماني (1517–1918)	71
ثانيا:خلال الانتداب الفرنسي (1919–1943)	72
ثالثا:بعد الاستقلال (1943–1989)	74
المطلب الثالث: الدوافع المحركة للطائفية	75
أولا:الدوافع الإقليمية	75
ثانيا:الدوافع الدولية	76
المبحث الثالث: الأحزاب ذات الانتماءات التقليدية في لبنان	78
المطلب الأول: الأحزاب الإسلامية	78
أولا:تيار المستقبل	78
ثانيا:الجماعة الإسلامية	79
ثالثا: حزب الله	80
رابعا:حركة أمل	81
خامسا:الحزب التقدمي الاشتراكي	82
سادسا:الحزب الديمقراطي اللبناني	82
سابعا:حزب البعث العربي الاشتراكي اللبناني	83
المطلب الثاني: الأحزاب المسيحية	84
أولا: حزب القوات اللبنانية	84
ثانيا: حزب الكتائب	85
ثالثا: تيار المردة	86

رابعا:التيار الوطني الحر	86
الخاتمة	88
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	90
الفهرس	98
الملخص	

الملخص

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الانتماءات التقليدية، الطائفية، النظام السياسي.

تناولنا في هذا الموضوع الأحزاب السياسية في الدول العربية وانتماءاتها التقليدية وخصصنا الدراسة حول الطائفية السياسية، حيث كانت معالجة الموضوع من بداية نشوء الأحزاب السياسية وكيف تطور المفهوم السياسي للطائفية في الدول، ومعرفة دور الحزب السياسي والآليات التي يقوم بها للوصول إلى السلطة، وكان نموذج لبنان أحسن مثال على التجسيد الظاهري للديمقراطية التوافقية، لكثرة الطوائف داخل المجتمع اللبناني وطبيعة نظامه المفتوح الذي يسمح للتعدد الديني والطائفي والسياسي الذي لطالما أراد السيطرة على بؤر النزاعات الداخلية الناتجة عن التمركز الجغرافي للطوائف والدعم الخارجي لها، والتي دامت قرابة 15 عاما من النزاعات والصراعات الداخلية في لبنان وكان اتفاق الطائف 1989 الذي عقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية أنها الوثيقة التي أوقف بموجبها جل النزاعات، وإعطاء الحق السياسي والفني لكل الطوائف اللبنانية.

Abstract

The keywords : Political parties, Traditional affiliations, The Sectarianism, The Political system.

Wedealt in thissubjuct, the political parties in arab countries and their traditional Affiliations, and wedevoted the study on politicalsectarianism, wheremantaddress the subject, since the begining of the emergence of political parties, and how the political concept of sectarinismdeveloped in states, and to know the role of the political party and the mechanismsitistaking to reach power the model of lebanonwas the best example of the apparent embodiment of consensualdemocracy, for the large number of sectswithinlebanes society, and the nature of its open system, whichallows religions, sectarian and politicalpluralism, which has long wanted to control the hotbeds of internalconflictsresultingfrom the geographicalconcentraction and external support of communities, whichlastednearly 15 years of internalcomflicts and conflicts in lebanon. The taif agreement 1989, whichwasheld in the city of taif in saudiarabia was the document by whichmost of the disputedwerestopped and to give the political and technicalrights to all lebanesecommunities.